١

أثر إدارة المشاريع في المنظمات غير الربحية على التمكين الاقتصادي للنازحات في أمانة العاصمة – الجمهورية اليمنية

أ.م. د / عبدالعزيز محمد أحمد المخلافي ـ أستاذ إدارة الأعمال المشارك، جامعة صنعاء

أ. أحلام علي راشد العيساوي ـ باحثة في مجال العلوم الإدارية، جامعة صنعاء

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر إدارة المشاريع في المنظمات غير الربحية على التمكين الاقتصادي للنازحات بأمانه العاصمة – الجمهورية اليمنية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الكمي، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث بلغ مجتمع الدراسة (١٥٥) منظمة منها (٤٣) منظمة دولية، و(١١٢) منظمة محلية، أما عينة الدراسة فقد تكونت من (٣١) منظمة دولية، و (٨٠) منظمة محلية من مدراء أو منسقي أو مسؤولي المتابعة والتقييم للمشاريع في كل المنظمات، وقد استخدمت الدراسة العينة العشوائية الطبقية، وتم تحليل الاستبانة باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS)، واستخدمت الأساليب الإحصائية المناسبة، وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج، أبرزها: وجود أثر ذو دلالة إحصائيةلإدارة المشاريع على التمكين الاقتصادي في المنظمات غير الربحية بأمانة العاصمة -الجمهورية اليمنية، وخرجت الدراسة بتوصيات متعددة أهمها: ضرورة العمل على تحسين مستوى إدارة المشاريع في المنظمات غير الربحية من خلال تطبيق المعايير الدولية لإدارة المشاريع.

الكلمات المفتاحية: المشاريع، إدارة المشاريع، التمكين، التمكين الاقتصادي، التمكين الاقتصادي للمرأة.

Impact of Project Management in Non-profit Organizations on the Economic Empowerment of the Displaced Women in the Capital Municipality of the Republic of Yemen

Abstract:

This study aimed at raising the impact of project management in non-profit organizations on the economic empowerment of displaced women in the capital municipality - Republic of Yemen. The researcher used the quantitative approach, and used the questionnaire as a tool for data

collection. The study community reached (155) organizations, of which (43) were from international organizations and (112) were from local organizations. The study sample consisted of (31) international organizations, and (80) local organizations consisting of managers, coordinators, or officials who were responsible for monitoring and evaluating projects in all organizations. The researcher used the stratified random sample, analyzed the questionnaire by using the statistical analysis software (SPSS), and used the appropriate statistical methods. The study results were reached the most important points of which are:the existence of a statistically significant impact of project management on economic empowerment in non-profit organizations in the capital municipality of the Republic of Yemen.The study recommended the followings: the necessity to work on improving the level of project management in non-profit organizations through the application of international standards for project management.

Keywords: projects, project management, empowerment, economic empowerment, women's economic empowerment.

المقدمة:

لقد أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي حدثت على مستوى العالم في الآونة الأخيرة إلى تزايد الاهتمام بدور المنظمات غير الحكومية بأدوارها المختلفة، وحظي دور المنظمات الأهلية التطوعية باهتمام بالغ في دول العالم الثالث، الأمر الذي يستوجب تحفيز جهود المنظمات الأهلية التطوعية في هذه المجتمعات للقيام بدورها بشكل فاعل يسهم في دفع عجلة التنمية.

إن تكريس منظمات المجتمع المدني منذ سبعينات القرن العشرين وتطورها عبر العقود المتوالية واهتمامها بقضايا المجتمع مثل محاربة الفقر ومشاركة المرأة وحقوق الانسان وضغطها على الحكومات والأحزاب والنقابات لتبني مطالبها وتزايد عدد الجمعيات النسائية في المنطقة العربية ووجود روابط إقليمية لها كمنظمة المرأة العربية كل ذلك زاد من الوعي المجتمعي بقضايا المرأة والتمكين السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي لها (حسن، ٢٠١٥: ١٦).

وفي ظل الظروف الصعبة التي خلفتها الحرب والتي مرت به اليمن خلال السبع السنوات الماضية والتي كان من نتائجها تفشي الفقر في المجتمع اليمني، تحملت المرأة جزءاً كبيراً من تبعات ذلك؛ كون بعضهن أسر لا يتوافر لديهن مصدر دخل فضلاً عن أن بعضهن نزحن إلى مكان آخر وبالتالي فقدن مصدر دخلهن سواء حكومي أو دخل خاص.

وتعد إدارة المشاريع من المهن الآخذة في النمو، فقد طورت العديد من المنظمات أساليب وأدوات من أنواع مختلفة عندما أدركت أنه من الضروري تقديم مشاريع ناجحة. (Granroth ,2015 :P1)، ولكن نجاح أو فشل أي مشروع يقف بشكل أساسي وكبير على أسلوب إدارة ذلك المشروع، فحسن الإدارة هو أحد الأسباب الرئيسية والمباشرة لتحقيق المشروع لأهدافه وغاياته المنشودة، وفي المقابل فإن سوء إدارة المشروع يعد سبباً واضحاً وجلياً لفشله، ورفع سخط المستفيدين منه (الخطيب، ٢٠١٨: ١٠) ؛ لذا استندت إدارة المشاريع في الغالب على تقنيات غير رسمية في الوقت الحاضر، وأصبحت المشاريع أكثر تعقيداً، وأصبح الأشخاص لهم مشاريع قيمة في مختلف المجالات والخبرات، فكان لابد من إعادة النظر في أنظمة الإدارة الفعلية. (Kössler,2013: P 4) ونتيجة لإدراك المنظمات بأهمية نجاح مشاريعها والسعي إلى أن يتم تنفيذها بأفضل ما يمكن، فقد عملت المنظمات على عمل استراتيجيات لكيفية إدارة مشاريعها وضمان نجاحها واستدامة المنظمة؛ لذا يهدف هذا المبحث إلى توضيح التعاريف المختلفة الخاصة بالمشروع، و معرفة خصائص المشروع، و دورة حياة المشروع، ومفهوم إدارة المشاريع، وأهمية إدارة المشاريع، وأهداف إدارة المشاريع، ومراحل التخطيط للمشاريع، ومعايير نجاح المشاريع، وأسباب فشل المشاريع، والمعايير الدولية لإدارة المشاريع، وأنواع المخاطر التي تواجه المشاريع.

مفهوم المشروع:

هناك عدة تعريفات للمشروع تختلف باختلاف وجهات نظر الباحثين والدارسين في مجال إدارة المشاريع، ومن أهم هذه التعريفات الآتي:

عرف المشروع بأنه: "مسعى مؤقت يتم القيام به لإنشاء منتج أو خدمة فريدة". (Meredith,&Jr.,2009: p 9)، كما عرف محمود، (٢٠١٧: ٤) المشروع بأنه: "توقع إجرائي لمستقبل منشود".

مفهوم إدارة المشاريع:

يصف معهد إدارة المشاريع (PMI) تطبيق PM على " أنه تطبيق للمعرفة والمهارات والأدوات والأساليب لتنفيذ أي مشروع معين، ووفقاً لمؤشر PMI، يمكن تقسيم المشروع إلى خمس مجموعات عملية: البدء، والتخطيط، والتنفيذ، والمراقبة، والتحكم في الأدوات والتقنيات لإدارة مشاريعهم ". والشكل رقم (١) يبين تلك المجموعات.

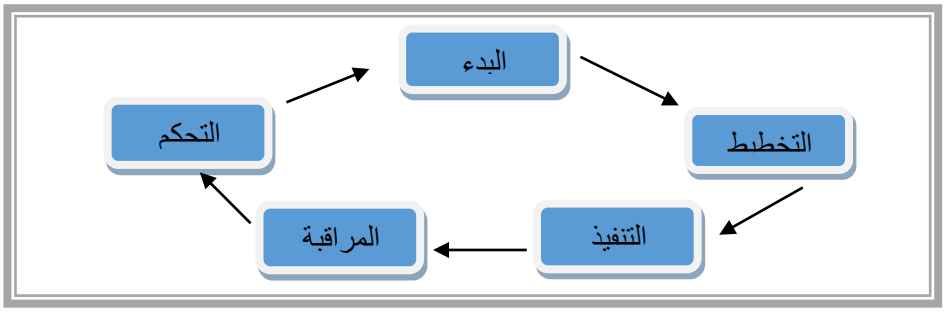

شكل (١) مفهوم إدارة المشاريع

Source: (Schrapers, 2018: 26)

كما عرف (خير الدين، ٢٠١٢: ٩٤) إدارة المشاريع بأنها علم وفن حل المشكلات ضمن الوقت المحدد مسبقاً وباستخدام الموارد المتاحة.

أهمية إدارة المشاريع:

تتمثل أهمية إدارة المشاريع في الآتي: - (الجبوري، ٢٠١٩: ١٥)

١ - ترفع من مستوى كفاءة وفاعلية المنظمة.

٢ - تخفض من مستوى الصراعات داخل المنظمة.

٣ - تُبسط وتُسهل عملية تحديد وقت التسليم لكل مرحلة من مراحل المشروع.

٤ - توضح كيفية الرقابة على كل مرحلة من مراحل المشروع، والمصادقة عليها.

أهداف إدارة المشاريع:

يمكن تقسيم أهداف إدارة المشاريع على النحو الآتي:

-**الأهداف الخاصة بالمشاريع:** وهي الأهداف التي ترتبط برؤية المنظمة، ورسالتها، وأهدافها بشكل مباشر. (الجبوري، ٢٠١٩: ١٦)

- **الأهداف العامة للمشاريع:** إن تحقيق المنفعة العامة هو الهدف الأساسي للمشروع العام سواء كان الهدف تحقيق الربح او لم يكن الهدف تحقيق الربح (عنبر، ٢٠١٦: ١٩).

مراحل التخطيط للمشاريع:

تمر عملية التخطيط للمشروع بخمس مراحل وهي:

١ - عقد الاجتماع التأسيسي: هو اجتماع تدعو لعقده الإدارة العليا في المنظمة الأم التي ينتمي إليها المشروع من أجل وضع الأسس؛ لتنسيق عملية الدخول في المشروع.

٢ - إعداد الخطة الابتدائية: يعتمد إعداد الخطة الابتدائية على مفهوم تجزئة هيكل العمل، ويتم من خلاله تحليل العمل هرمياً من الأعلى إلى الأسفل (خير الدين،٢٠١٢: ١٢٦ -١٢٨).

٣ - إعداد الخطة المركبة للمشروع: تقوم الجهة الأعلى بتدقيق الخطة الابتدائية المرفوعة لها من المرتبة الأدنى من أجل اعتمادها، ثم تقوم بإضافة الأنشطة والجداول والموازنات التي ستقوم بأدائها هي، وتدقيقها وجمعها مع ما رفع لها من المرتبة الأدنى، ثم رفعها مجتمعة إلى المرتبة الأعلى.

٤ - إعداد الخطة النهائية للمشروع: وهي دستور المشروع بعد أن يتم اعتمادها من قبل الإدارة العليا للمنظمة والتوقيع عليها.

٥ - مراجعة الخطة النهائية: يتم مراجعة واعتماد الخطة؛ ليتم البدء بالتنفيذ، بحيث لا يجوز تعديل الخطة إلا باستخدام أوامر التغيير. (خير الدين، ٢٠١٤: ١٥٠ -١٥٢).

معايير نجاح المشاريع:

هناك خمسة معايير تدل على نجاح المشاريع، ويمكن استعراضها بإيجاز على النحو الآتي: (القباطي، ٢٠٢١: ٤٥)

١ - معيار كفاءة المشروع: وهو يشير إلى قياس أداء الموازنة، والجدول الزمني، والكفاءات الأخرى للمشروع.

٢ - معيار التأثيرات المتحققة: وهو يشير إلى قياس رضا المستفيدين، ومدى تحقيق تغيير ملموس في مستوى حياتهم اجتماعياً، واقتصادياً، وثقافياً... الخ.

٣ - معيار التأثير على فريق العمل: وهو يشير إلى قياس الاستثمار غير المباشر الذي تقوم به المنظمة؛ لتطوير أعضاء فريق المشاريع ومستوى النمو والتعلم المكتسب والمهارات الجديدة المكتسبة لدى فريق العمل.

٤ - معيار نجاح أعمال المنظمة المباشرة (الفاعلية): وهو يشير إلى قياس تحقيق المشروع للأهداف والنتائج المخطط لها مسبقاً بما في ذلك المحصلات (متوسطة المدى) والآثار (بعيدة المدى).

٥ - معيار التحضير للمستقبل: وهو يشير إلى قياس المنافع والفوائد طويلة المدى ويبين كيف يمكن لفرصة جديدة مستقبلية أن تحدث وتنشأ وكيف يمكن للمشروع أن يدعم المنظمة لتطوير البيئة التحتية الخاصة بها.

أسباب فشل المشاريع:

هناك خمسة أسباب فعلية فقط وراء فشل أي مشروع قابل للتطبيق، وهي: (الملحم، ٢٠٠٤: ٣٢)

١ - عدم توفير الموارد الكافية لاستكمال المشروع.

٢ - عدم الموافقة على الوقت الكافي لاستكمال المشروع.

٣ - تحقيق نتائج غير كاملة أو غير مناسبة بسبب التوقعات غير الواضحة.

٤ - عدم تفهم ضرورة التغيير في خطة المشروع من قبل المتعاملين مع المشروع، مما يؤدي إلى اختلاف الرأي حول الجودة والميزانية أو الإطار الزمني المتوقع للمشروع.

٥ - الاختلاف بين المتعاملين حول التوقعات من المشروع، مما يؤدي إلى عدم الرضا عن النتائج النهائية.

التمكين الاقتصادي للمرأة:

مفهوم التمكين: ظهر مفهوم التمكين في تسعينيات القرن العشرين، وارتبط ببعض المفاهيم مثل حقوق الانسان واللامساواة وتأكيد الذات. ويُعرف التمكين بأنه " مرحلة من مراحل تحسين القدرة على صنع القرار من خلال التعاون والتشارك والتدريب والتعلم والعمل بروح الفريق ". (زايد، ٢٠١٥: ٣٣٢)، ويُعرف التمكين (Bhatti , 2012:8) بأنه: مفهوم نسبي للغاية ومعقد، وله صيغ مختلفة لأفراد مختلفين. وعرف مفهوم تمكين المرأة بأنه: عملية تصبح فيها المرأة قادرة على تنظيم نفسها لزيادة اعتمادها على الذات؛ لتأكيد حقها في المستقبل (Varghese , 2011: 37).

كما عرف (N.Nwagbara et all. 2012, 389) تمكين المرأة بأنه قدرتها على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على حياتها وتؤثر على القرار.

وعرف التمكين الاقتصادي للمرأة بأنه: قدرة المرأة على المشاركة في عمليات النمو والإسهام فيها، والاستفادة منها بطرق تعترف بقيمة تلك الاسهامات، وتحترم كرامتها، وتجعل من الممكن التفاوض على توزيع أكثر عدلاً لفوائد النمو (Pichette, 2012:5).

أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة:

تبرز أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال الآتي:(كشرود، ٢٠١٩: ٤٩٨ - ٤٩٩)

١ - الاهتمام بالإمكانيات البشرية كمحور أساسي من محاور التنمية الاقتصادية.

٢ - تحقيق المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات، والذي جاء في الترتيب الثالث من بين الأهداف الثمانية للأهداف الإنمائية للألفية.

أهداف التمكين الاقتصادي للمرأة:

حسب (القعيد، ٢٠١٩: ١٠٧) تتمثل أهداف التمكين الاقتصادي للمرأة فيما يأتي:

١ - العمل على رفع كفاءات المرأة مما يجعل لها تأثير في القرارات الاقتصادية.

٢ - المساواة الكاملة بين الجنسين والقضاء على التمييز بين الجنسين.

٣ - إدماج المرأة في التنمية ومشاركتها الكاملة فيها.

أبعاد تمكين المرأة:

يقصد بأبعاد هذا التمكين: (المبادئ، الآليات، المستويات، المؤشرات) التي تسهم في تمكين المرأة اقتصادياً.(عمر، ٢٠٢٠: ١٢)، وهذه الأبعاد (زايد، ٢٠١٥: ٣٣٣ –٣٣٤).

١. التمكين الاقتصادي: ويعني تمكين المرأة من منظور الحقوق الاقتصادية

٢. التمكين السياسي: ويعني ممارسة المرأة للعديد من الحقوق السياسية.

٣. التمكين التعليمي والثقافي: ويعني تمكين المرأة تعليميا وثقافيا بتوفير كافة الأدوات والوسائل والآليات وعدالة وتكافؤ الفرص.

٤. التمكين الصحي: ويعني تمكين المرأة من الحصول على مستوى صحي مناسب وتقديم الرعاية الصحية الملائمة.

٥. التمكين النفسي: ويتطلب توفر الرعاية النفسية والأمن النفسي للمرأة في كل مراحل حياتها كطفلة وفتاة وزوجة وأم.

٦. التمكين الاجتماعي: ويتطلب أن يتوفر للمرأة حق التمتع بمكانة اجتماعية لائقة.

٧. التمكين المعرفي والتكنولوجي: ويتطلب أن يتوفر للمرأة حق اكتساب المهارات وامتلاك الأدوات التي تمكنها من التعامل الإيجابي مع مستجدات العصر العلمية والتكنولوجية.

٨. التمكين التربوي فهو: يتطلب توفر أساليب سليمة لتنشئة المرأة منذ الطفولة وتقديم خدمات وأساليب تربوية جيدة.

وأضاف (حسن، ٢٠١٥: ٢١) و(الزيدانين، ٢٠١٤: ٣٠ - ٣١) التمكين الشخصي: وهو يركز على إعطاء المرأة القوة والإدراك لإحداث تأثير إيجابي في حياتها، ويهدف إلى زيادة الوعي بأهمية الخبرة الفردية والجماعية في حل المشكلات، وتعمل على إحداث تغيير في المجتمع.

معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة:

إن الدور الذي تؤديه المرأة في الاقتصاد هو نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية ثقافية ومؤسسية معقدة، ويتأثر أيضًا بالقوانين والسياسات المحلية. (Peters et all. , 2013:17) وقد أشارت دارسة

(عمر، ٢٠٢٠: ٣٣ - ٣٤) إلى أن المرأة تعاني من مجموعة من المعوقات التي تهمش فرص تمكينها، وتحد من مشاركتها الفعالة في عملية التنمية، ومنها:

١ - المعوقات الذاتية: وهي تتعلق بالمرأة نفسها.

٢ - المعوقات المجتمعية: وهي تتعلق بالمجتمع. وقد كشفت دارسة (Abril, 2009 , P 8 – P13) أن هناك العديد من المعيقات أمام التمكين الاقتصادي للمرأة، و يمكن أن تكون بعض هذه العوائق خارجية، وتتعلق بالبيئة الاقتصادية وعمل الاقتصاد (على سبيل المثال، ارتفاع معدلات البطالة، وضعف البنية التحتية، وما إلى ذلك) وقد تؤثر على النساء والرجال على حد سواء. ومع ذلك فإن بعضها متجذر في المؤسسات والمعايير الاجتماعية المتحيزة ضد المرأة، بما في ذلك النظام القانوني التمييزي.

دور المنظمات غير الربحية في التمكين الاقتصادي للمرأة :

هناك العديد من التعاريف التي تطرقت إلى ماهية المنظمات غير الربحية، ويمكن تناول أبرز تلك التعاريف على النحو الآتي:

فقد عرف (United Nations , 2003:12) المؤسسات غير الهادفة للربح بأنها: " كيانات قانونية أو اجتماعية تم إنشاؤها لغرض انتاج السلع والخدمات التي لا تسمح حالتها بأن تكون مصدر دخل أو ربح أو مكاسب مالية أخرى للوحدات التي تنشئها أو تتحكم فيها أو تمولها "، في حين عرف (Indeche , 2014:17) المنظمات غير الربحية بأنها ": مجموعة متنوعة من الكيانات أو المنظمات التي تحتل المساحة بين الأسرة والسوق والدولة، والتي تشكل قطاعاً غير ربحي متميز "، أما (عمر، ٢٠١٦: ٣٨) فقد عرف المنظمات الدولية غير الربحية "بأنها وكالات تطوعية تقوم بدعم وتنمية الموارد المحلية ومساعدة الفقراء، وتمويل وتشغيل ورعاية البرامج المساعدة لإحداث التنمية وإزالة الجفاف، كما تعمل على تقوية مقدرة السكان على العيش الكريم ".

أهداف المنظمات غير الربحية:

تسعى المنظمات غير الربحية إلى تحقيق العديد من الأهداف أبرزها الآتي: (كلثوم، ٢٠١١: ١٠)

١ - تكملة دور الحكومات والتنظيمات الرسمية في تقديم برامج الرعاية والتنمية.

٢ - السعي إلى حل مشكلات قائمة في المجتمع، والقيام بمبادرات للنهوض به ورعاية أفراده.

٣ - تفجير كل الطاقات لدى الأفراد، وتوظيف الخبرات التطوعية بشكل جيد.

٤ - تنظيم الجهود التطوعية في عمل جيد مفيد ومنظم، وتحقيق مبدأ الاعتماد على الذات والتسيير والتمويل الذاتي كلما أمكن ذلك، وتحقيق رؤية مستنيرة ومعبرة نحو المستقبل.

ويرى (الملحم، ٢٠٠٤:٦) أن أهداف المنظمة غير الربحية لها علاقة بأغراض أو أهداف رئيسية،

وهي:

١ - تقدم خدمات أو أعمال عامة عليها طلب من العامة، وليس لدى الدولة أو المنظمات الربحية الرغبة أو القدرة في تقديم هذه الخدمات.

٢ - تهدف إلى التأثير على سياسة الدولة أو المنظمات الربحية الخاصة أو المنظمات غير الربحية في مجال معين.

استراتيجية العمل في المنظمات غير الربحية:

مر العمل في المنظمات غير الربحية بعدة مراحل وفقاً لاستراتيجيات متبعة، وهي: (محمد، ٢٠١١: ٣٣٩).

١ - الاستراتيجية الأولى: العمل في مجال الرعاية والإغاثة: ويتجه إلى بعض أشكال الرعاية الاجتماعية، وأهمها الشكل التقليدي التاريخي، وهو المساعدات الاجتماعية التي تقوم به الجمعيات الخيرية، بالإضافة إلى تقديم خدمات أساسية في مجال الصحة والتعليم والثقافة.

٢ - الاستراتيجية الثانية: التنمية والتمكين والاعتماد على الذات: وتمارس فيه الجمعيات الأهلية بشكل أو بآخر فلسفة التمكين وتعزيز إسهام المجتمع المحلي في عملية التنمية الشاملة.

٣ - الاستراتيجية الثالثة: الدفاع والتنمية المتواصلة: وتتبنى من خلالها الجمعيات الأهلية قضايا اجتماعية وسياسية، مثل: حقوق الإنسان، والبيئة، وحماية المستهلك.

خصائص المنظمات غير الربحية:

من أهم الخصائص التي تتميز بها هذه المنظمات الآتي: (الجيوسي، ٢٠١٧: ٢٠)

١ - التنظيم في تقديم خدماتها لسد حاجات المجتمع.

٢ - استقلال السياسة المستخدمة فيها.

٣ - الاعتماد على هيكل تنظيمي محدد ومعروف.

٤ - المرونة في أنشطتها ونظامها وقواعدها الإدارية والمالية.

٥ - الاعتماد في أعمالها على التطوع لتغطية متطلباتها في إنجاز أعمالها وأنشطتها.

أسس المنظمات غير الربحية:

هناك مجموعة من الأسس التي يمكن من خلالها تطوير عمل المنظمات غير الربحية، من أبرزها الآتي(الخوالدة، ٢٠١٦: ٢٨ - ٢٩):

١ - الأساس الاقتصادي: وهو تحقيق درجة من التطور الاجتماعي والاقتصادي استناداً إلى

نظام اقتصادي يركز على دور كبير للقطاع الخاص والمبادرات الفردية.

٢ - الأساس السياسي: وهو الصيغة السياسية التي تسمح لمختلف القوى في المجتمع بالتعبير عن مصالحها وآرائها بطريقة سليمة ومنظمة وديمقراطية.

٣ - الأساس الأيديولوجي: وهذا الأساس يحوي قيماً وأيديولوجيات سائدة لدى القوى للفئات في المجتمع، في حين يعارض بعضها الأيدلوجية الكلية التي تتبناها الدولة.

٤ - الأسس القانونية: وهذا الأساس تجسده الدولة، ويمثل الوحدة الحقوقية التي تدعو إلى المساواة في حقوق وحريات المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم المذهبية أو العرقية أو الدينية (الحوسني، ٢٠١٣: ٥٧).

معوقات المنظمات غير الربحية:

من أبرز المعوقات التي تواجه المنظمات غير الربحية الآتي: (عثمان وعرفان،٢٠١٢:٧٧-٧٩)

١ - اهداف المنظمة: عدم وضوح الأهداف والاتفاق عليها وسيادة طابع الارتجالية في تحديدها.

٢ - الهيكل الإداري والتنظيمي: عدم الفصل بين المصالح الشخصية والعامة.

٣ - التمويل والموارد المالية: - إذ تعاني منظمات المجتمع المدني ضعفاً مستمراً في ميزانيتها، وهذا يؤثر سلباً في قدرتها على تحقيق أهدافها.

٤ - لوائح ونظم العمل: تعمل المنظمات غير الربحية في ظل تشريعات تضعها الحكومة وتصبح واجبة الأداء لهذه المنظمات ولا يجوز الخروج عنها.

٥ - برامج المنظمة: ضعف الوعي المجتمعي بأهمية النشاطات والبرامج للمنظمات لحداثتها من جهة وعدم اهتمام الحكومات لنشاطات وأعمال هذه المؤسسات من جهة أخرى، وكذلك ضعف وغياب التنسيق بين المنظمات غير الربحية والدولة والشبكات.

٦ - المجتمع المحيط بالمنظمة: وجود نزاع بين أفراد المجتمع والمسئولين عن المنظمات غير الربحية مما يعيق تلك المنظمات عن تحقيق أهدافها.

مفهوم النزوح القسري:

هناك مسميات وترجمات متعددة لمفهوم النزوح القسري الداخلي، مثل: التهجير القسري، النقل القسري، التشريد الداخلي، النزوح الداخلي، والهجرة الاضطرارية، والنزوح الثانوي أو ما يسمى الهجرة المتجددة، ولعل الترجمة الأدق لهذا المفهوم هي " النزوح " التي تشتق في اللغة العربية من الفعل الثلاثي " نزح " فعلى سبيل المثال، يقال: نزحت الدار: نأتْ، ونزح عن بلاده: رحل عنها، ونزح إلى مكان آخر: انتقل.

أما من الناحية الاصطلاحية، فيعرف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية للنازحين

الداخليين بأنهم: الأشخاص الذين أجبروا على ترك منازلهم قسراً، ولكنهم لم يعبروا الحدود الدولية للدولة، وهنا فإن " النزوح القسري " يعني: فقدان البيت، والأرض، والممتلكات، والوظائف والأصول المادية، والشبكات الاجتماعية والموارد. (المليكي، و آخرون، ٢٠٢٠: ٢١٠). كما يُعرف النازح أيضاً بأنه: المواطن الذي أجبر على الانتقال من موطنه الأصلي إلى موطن آخر في داخل البلاد متأثراً بظروف طبيعية أو بشرية (الغزالي، ٢٠١٨: ٤٨)

أسباب النزوح:

قد ينجم النزوح الداخلي عن أسباب متعددة ومختلفة، فقد يكون النازحون داخلياً قد اضطروا إلى الفرار من ديارهم نتيجة لكوارث طبيعية مثل الفيضانات أو الزلازل، أو بسبب نزاعات مسلحة بين الدول أو حروب أهلية أو أعمال عنف معهم أو انتهاكات لحقوق الإنسان. كما أن النزوح قد ينجم أيضاً عن مشاريع خاضعة لتنظيم الدول، مثل برامج التنمية الحضرية، وإنشاء المجتمعات الصناعية ومشاريع البنى التحتية، مثل بناء الطرق والجسور والسدود، أو العمليات الصناعية مثل استخراج الموارد الطبيعية. (الغزالي، ٢٠١٨: ٤٩)

أنواع النزوح:

هناك ثلاثة أنواع من النزوح، وذلك تبعاً لأسباب التحركات السكانية: (الغزالي، ٢٠١٨: ٥٠)

١ - " النزوح الناجم عن النزاعات المسلحة: ويعد هذا النوع من إحدى التبعات المباشرة لعمليات القتال ومكافحة التمرد. أو نتيجة لأن النزاعات المسلحة قد أدت بشكل مباشر إلى الإضرار بالأمن البشري والغذائي للسكان.

٢ - النزوح الناجم من الاحتلال العسكري وعلميات التنمية: ويعود هذا النوع من النزوح بصفة عامة نتيجة إلى (مصادرة الأراضي، وفرض الضرائب الجائرة والعمالة القسرية وغيرها من الممارسات الانتهاكية.

٣ - النزوح الناجم عن ضعف الأوضاع المعيشية: ويكون في الأراضي الخصبة للتجارة والصناعة والأيادي العاملة والافتقار إلى الأسواق والافتقار إلى الخدمات الأخرى الضرورية، فالنازحون من هذا النوع تدفعهم الظروف لأن ينزحوا ضمن النزوح الاقتصادي.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات المرتبطة بمتغيرات عنوان الدراسة الحالية تم الاطلاع عليها من قبل الباحثين، وقد وجدت أن أهم الدراسات المرتبطة بصورة مباشرة مع متغيرات الدراسة يمكن استعراضها على النحو الآتي: -

دراسة المليكي، وآخرون (٢٠٢٠)، هدفت الدراسة إلى: التعرف على حجم ظاهرة النزوح القسري

الداخلي في اليمن واحتياجاته والمعالجات الممكنة، وكانت أبرز نتائج الدراسة: (١) أن عدد النازحين داخلياً باليمن (3,457,590) نازحاً تقريباً، يمثلون (١١.٤ ٪) من سكان اليمن، (٢) أن احتياجات النازحين القسريين داخلياً في اليمن في ضوء هرم ماسلو للاحتياجات لدى عينة الدراسة ترتبت تواليا على النحو الآتي: الاحتياجات الفيسيولوجية بنسبة (٥٨.٣ ٪) واحتياجات تقدير الذات بنسبة (٥٥.٩٪)، واحتياجات الامن والسلامة بنسبة (٥٣ ٪)، واحتياجات تحقيق الذات بنسبة (٤٠٪)، وأخيراً الاحتياجات الاجتماعية بنسبة (٢٨.٨ ٪).

دراسة الجبوري، (٢٠١٩) هدفت هذه الدراسة إلى: التعرف على أثر المعايير الدولية لإدارة المشاريع على جودة مشاريع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وكانت أبرز نتائج الدراسة: بأن هناك أثراً للمعايير الدولية لإدارة المشاريع على جودة مشاريع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وجود أثر لإبعاد (إدارة وقت المشاريع وتكلفتها، وإدارة مشتريات المشاريع ومواردها، وإدارة اتصالات المشاريع) على جودة المشاريع، عدم وجود أثر لبعد (إدارة نطاق وتكامل المشاريع) على جودة المشاريع.

دراسة الدليمي، (٢٠١٩)، هدفت هذه الدارسة إلى التعرف على دور المشاريع وتطبيقها للمعايير الدولية بأبعادها: (تكامل المشروع، ونطاق المشروع، ووقت المشروع، وكلفة المشروع، وجودة المشروع، وموارد المشروع، واتصالات المشروع، وإدارة مخاطر المشروع، ومشتريات المشروع) في تحسين جودة المشاريع الصناعية لإقليم الشمال بالأردن، وكانت أبرز نتائج الدراسة: وجود أثر لإدارة المشاريع وتطبيقها للمعايير الدولية لتحسين جودة المشاريع الصناعية في إقليم الشمال بالأردن، وقد اوصت الدراسة بـ: إجراء دراسات مستندة على معايير المشاريع لاحتمالية وتبعات عدم الوصول إلى أهداف المشروع، كما تم تحديدها والتخطيط لها مسبقاً.

دراسة الخوالدة، (٢٠١٧)، هدفت الدراسة إلى: وصف أي تأثير من مدير المشروع الذي يتحمل مسؤولية التسليم النهائي ونجاح المشروع ككل. وتعتبر هذه الدراسة وصفية (السبب / النتيجة)، وكانت أبرز نتائج الدراسة: أن هناك تأثيراً لكفاءة مدير المشروع على نجاح المشروع.

دراسة ردايدة، (٢٠١٧)، هدفت هذه الدارسة إلى توضيح واقع التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة العربية في بعض الدول العربية، وهي:(الأردن، مصر، المغرب، الجزائر، السعودية) (٢٠٠٠ - ٢٠١٥)، وكانت أبرز النتائج: أن التمكين الاقتصادي للمرأة العربية لايزال ضعيفاً على أساس النوع الاجتماعي ؛ حيث إن مشاركة الإناث في القوى العاملة في الدول العربية المدروسة أقل بكثير من مشاركة الذكور، وأن معدل البطالة في الدول العربية ضعفي البطالة عند الذكور، وفي حالة عمل المرأة العربية، فإن معظم الأعمال مدفوعة الأجر، تكون الفروق فيها كبيرة مقارنة بنظرائها الذكور على الرغم أن المستوى التعليمي للذكور كان متساوياً.

دراسة Varghese, Thresi (٢٠١١) هدفت هذه الدارسة إلى قياس تمكين المرأة في عمان من خلال تحديد قدرة المرأة على اتخاذ القرار الأسري وتقييم قدرة اتخاذ القرار الاقتصادي للمرأة، وكان

من أبرز نتائج الدارسة: أن المرأة في صحار هي من صانعي القرار الجيدين، وأن المرأة في عمان أفضل في اتخاذ القرارات الأسرية واتخاذ القرارات الاقتصادية من التمكين الاجتماعي، وأن أغلبية النساء في منطقة صحار على دراية بحقوقهن وواجباتهن، وأن النساء في عمان يتم تمكينهن ولكن لا يزال اهتمامها بالأسرة يؤثر على تمكينها وإلا لكانت المرأة أكثر تمكينًا.

دراسة Möller, Eðvald (2014) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيف يمكن أن تفيد ISO 21500شركة استشارية في أيسلندا تم اعتمادها للعديد من معايير ISO، وكانت أبرز النتائج: تحديد عملية مشتركة لجميع المشاريع حيث يقوم الموظفون والمديرون بمزامنة عملهم وتقليل أوجه القصور، تحسين إدارة الاتصالات والتوثيق سيؤدي إلى عمليات توثيق واتصالات أقوى وأكثر استقراراً، (معيار الجودة يمنح الشركة الفرصة لتقييم أنواع إجراءات العمل التي يرغبون في دمجها، وكيف سيتم دمج هذه الجودة في أذهان الموظفين والمديرين.

دراسة (Pichette,2012) هدفت هذه الدراسة إلى الإسهام في المعرفة الموجودة حول التمكين الاقتصادي للمرأة، وتمكين الوكالات المانحة، لاسيما الكندية وكالة التنمية الدولية (CIDA)، وكانت أبرز النتائج: يسهم تمكين المرأة بشكل إيجابي في الإنتاجية الوطنية والنمو، ويدعم تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، الاعتراف بقيمة دعم مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية، وقد بدأت الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي بتقديم التزامات لدعم النساء، أن هناك تآزرًا إيجابيًا بين التمكين الاقتصادي للمرأة والاستثمارات التي تعمل على تحسين جودة التعليم ومعدلات أقل خصوبة، وزيادة الوعي وتوعية القيادة بقضايا المرأة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

١ - ركزت الدراسة الحالية على التعرف على أثر المعايير الدولية لإدارة المشاريع بأبعادها المتمثلة في: (إدارة تكامل المشاريع، إدارة نطاق المشروع، إدارة وقت المشروع، إدارة تكلفة المشروع، إدارة جودة المشروع، إدارة مخاطر المشروع، إدارة موارد المشروع، إدارة اتصالات المشروع، إدارة مشتريات المشروع) على التمكين الاقتصادي بأبعاده المتمثلة في: (بناء وعي المرأة بأهمية مشاريع التمكين، بناء قدرات المرأة لممارسة مشاريع التمكين، دور المنظمة في تمكين المرأة من ممارسة مشاريع التمكين) في المنظمات غير الربحية (دولية – محلية).

٢ - تتميز الدارسة الحالية بأنها اختارت كلاً من: (مدير المشروع – منسق المشروع – المتابعة والتقييم) الذين يعملون على تنفيذ المشاريع في الميدان.

٣ - تُعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة في حدود علم الباحثين التي تناولت مفهومي المعايير الدولية لإدارة المشاريع والتمكين الاقتصادي مجتمعين، حيث ربطت هذه الدارسة بين المفهومين وأبعادهما، ووضحت مدى الأثر الذي تحدثه المعايير الدولية لإدارة المشاريع

على التمكين الاقتصادي للمرأة، حيث لم يجد الباحثان خلال إعدادهما لهذه الدارسة أي دراسة يمنية أو في أي دولة أخرى عربية او أجنبية مشابهة لها في تناولها لهذه الأبعاد مجتمعة، وبهذا تغطي الدراسة فجوة قلة الدراسات التي تناولت أثر المعايير الدولية على التمكين الاقتصادي، حيث تقدم هذه الدراسة إطاراً فكرياً خاصاً بالدراسة ومتغيراتها المختلفة، وبالتالي فمن المأمول أن تكون الدراسة الحالية بداية لدراسات يمينة مستقبلية.

مشكلة الدراسة:

إن الوضع الاقتصادي أصبح صعب جداً في المجتمع اليمني عامة وعلى النساء خاصة ولا سيما النساء النازحات فهنَّ أكثر خصوصية، وقد برز في سنوات الحرب الأخيرة دور إدارة المشاريع في المنظمات غير الربحية في مساعدة هذه الفئة الأشد ضعفاً ؛ وذلك لمواجهة صعوبات الحياة، حيث إنها قدمت لهن العديد من المساعدات التي عملت على رفع مستواهن الاقتصادي، وذلك من خلال تقديم العديد من الأنشطة المختلفة ما بين تعليم الخياطة، وصناعة البخور وتربية الحيوانات.....الخ، وقد أكد ذلك التقرير الصادر من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR (اليمن التقرير السنوي لعام ٢٠١٩، أبريل، ٢٠٢٠: ٣٤)، وهذا ما لفت نظر الباحثين إلى أهمية دراسة هذا الموضوع ؛ وذلك بهدف التعرف على أثر إدارة المشاريع في المنظمات غير الربحية على التمكين الاقتصادي للنازحات في أمانه العاصمة – بالجمهورية اليمنية.

وبناء على ما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤلات الرئيسية الآتية:

أ. ما أثر إدارة المشاريع في المنظمات غير الربحية بأبعادها التسعة: (إدارة تكامل المشاريع، إدارة نطاق المشروع، إدارة وقت المشروع، إدارة تكلفة المشروع، إدارة جودة المشروع، إدارة مخاطر المشروع، إدارة موارد المشروع، إدارة اتصالات المشروع، إدارة مشتريات المشروع) على التمكين الاقتصادي للنازحات والمتمثلة بأبعادها الثلاثة: (بناء وعي المرأة بأهمية مشاريع التمكين، بناء قدرات المرأة لممارسة التمكين، دور المنظمة في تمكين المرأة من ممارسة مشاريع التمكين) بأمانه العاصمة – الجمهورية اليمنية؟

ب. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول أثر إدارة المشاريع في المنظمات غير الربحية والتمكين الاقتصادي للنازحات تعزى للمتغيرات الديمغرافية: (نوع المنظمة، عمر المنظمة، عدد المشاريع المنفذة في مجال التمكين الاقتصادي للنازحات)؟

ج. ما واقع إدارة المشاريع في المنظمات غير الربحية في أمانه العاصمة – الجمهورية اليمنية؟

د. ما مستوي التمكين الاقتصادي لدى النازحات في أمانه العاصمة – الجمهورية اليمنية؟

ه. ما طبيعة العلاقة والتأثير بين إدارة المشاريع في المنظمات غير الربحية والتمكين الاقتصادي للنازحات؟

فرضيات الدارسة:

يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو الاتي:

١ - الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المشاريع على التمكين الاقتصادي في المنظمات غير الربحية بأمانة العاصمة -الجمهورية اليمنية.

٢ - الفرضية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول أثر إدارة المشاريع والتمكين الاقتصادي للنازحات تعزى للمتغيرات الديموغرافية: (نوع المنظمة، عمر المنظمة، عدد المشاريع المنفذة في مجال التمكين الاقتصادي للنازحات).

أهداف الدراسة:

وقد هدفت هذه الدراسة إلى الآتي:

١. التعرف على واقع إدارة المشاريع في المنظمات غير الربحية (الدولية – المحلية).
٢. التعرف على واقع التمكين الاقتصادي للمرأة النازحة في أمانة العاصمة بالجمهورية اليمنية.
٣. توضيح العلاقة بين إدارة المشاريع في المنظمات غير الربحية (الدولية – المحلية)، والتمكين الاقتصادي للمرأة النازحة في أمانه العاصمة بالجمهورية اليمنية.
٤. التعريف بالجوانب النظرية لإدارة المشاريع في المنظمات غير الربحية (الدولية – المحلية)
٥. التعريف بالجوانب النظرية المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة النازحة في أمانة العاصمة بالجمهورية اليمنية.

أهمية الدراسة:

١ - **الأهمية العملية:** تنبع أهمية هذه الدراسة؛ كونها قد تفيد في عملية تقديم وكتابة المشاريع حول التمكين الاقتصادي، كما أنها قد تساعد أيضاً في تحديد أكثر لأهم احتياجات النازحات لتمكينهن اقتصادياً.

٢ - **الأهمية العلمية:** ستثري هذه الدراسة المكتبة اليمنية، حيث إن موضوع الدراسة يعد من الموضوعات المهمة التي لم تطرح بشكل كبير.

منهجية الدارسة:

تم استخدم المنهج الكمي، و تماشياً مع مشكلة الدراسة أستخدم الأسلوب الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب للدراسة للتعرف على أثر إدارة المشاريع في المنظمات غير الربحية على التمكين الاقتصادي للنازحات في أمانة العاصمة – الجمهورية اليمنية.

متغيرات الدارسة:

١ - **المتغير المستقل:** إدارة المشاريع في المنظمات، وتم قياس قيمة هذا المتغير من خلال تسعة أبعاد هي ((إدارة تكامل المشاريع، إدارة نطاق المشروع، إدارة وقت المشروع، إدارة تكلفة المشروع، إدارة جودة المشروع، إدارة مخاطر المشروع، إدارة موارد المشروع، إدارة اتصالات المشروع، إدارة مشتريات المشروع).

٢ - **المتغير التابع:** التمكين الاقتصادي للمرأة وتم قياسه باستخدام ثلاثة أبعاد (بناء وعي المرأة بأهمية مشاريع التمكين، بناء قدرات المرأة لممارسة التمكين، دور المنظمة في تمكين المرأة من ممارسة مشاريع التمكين).

التعريفات الإجرائية:

- **إدارة المشاريع:** هي الإدارة التي تكون مسئولة عن التخطيط والتنفيذ للمشاريع الخاصة بها، ويتم عكس هذه الخطط في شكل أنشطة وعمليات يتم تحديدها بخطة زمنية، وتطبيق هذه الأنشطة يتطلب وجود خبرات ومهارات وتقنيات معينة؛ ليتم تطبيقها بشكل صحيح على أرض الواقع.
- **المنظمات غير الربحية:** هي التي لا تهدف إلى الربح، وتعمل بشكل مساند للحكومة من خلال العمل في العديد من المجالات المختلفة: (الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية.... الخ) وفق سياسات ونظم معينة تحكمها، وهي شكل من أشكال منظمات المجتمع المدني.
- **التمكين:** هو عملية دعم القدرات للأفراد من خلال تنمية قدارتهم وزيادة مهاراتهم ليصبحوا قادرين على إعالة أنفسهم وأسرهم وتحقيق أهدافهم.
- **التمكين الاقتصادي:** هو مساعدة الأفراد على رفع مستواهم الاقتصادي من خلال بناء قدراتهم ؛ لتأسيس مشاريعهم الخاصة، الأمر الذي يعود عليهم ببناء ثقتهم بأنفسهم والاعتماد على أنفسهم والخروج من دائرة الاعتماد على الغير.
- **التمكين الاقتصادي للمرأة:** هو عملية التخفيف من الفقر من خلال بناء وتطوير قدرات المرأة بغرض إكسابها مهارات وخبرات ؛ لتكون عنصراً فعالاً في المجتمع، وتسهم في تحقيق التنمية المجتمعية، الأمر الذي يعمل على رفع مستواها الاقتصادي إلى الأفضل ويكسبها حرية التصرف المالي و اتخاذ قراراتها الخاصة.
- **النازحون داخلياً:** هم أكثر الأسر ضعفاً في العالم، وقد أجبروا على الانتقال من منازلهم بسبب الأضرار التي لحقت بهم إلى أماكن أخرى أكثر أماناً، ويكونون في حماية حكومة بلادهم حتى وإن كانت الحكومة السبب في نزوحهم.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الكمي الذي يهدف إلى وصف الظروف الحالية، والتي تعمل على استقصاء العلاقات بما في ذلك السبب والنتيجة، وذلك من خلال استخدام أساليب الدراسة الوصفية.

مجتمع الدراسة وعينتها:

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من المنظمات (الدولية – المحلية) العاملة في أمانة العاصمة والتي تستهدف تمكين المرأة النازحة، وقد بلغ عددها (١٥٥) منظمة.

عينة الدراسة: تم استخدام طريقة العينة العشوائية الطبقية لاختيار عينة الدراسة ؛ وذلك لعدم تجانس مجتمع الدراسة، حيث قام الباحثان بتوزيع (١٣٠) استمارة على عينة الدراسة في المنظمات، واستعادت منها عدد (١١٨) استمارة " استبانة " بنسبة (٩٠٪) من الاستمارات الموزعة على مجتمع الدراسة، وتمثل هذه النسبة درجة الاستجابة لعينة الدراسة، وعند فرز الاستمارات ومراجعتها تم استبعاد عدد (٧) استمارات لعدم صلاحيتها للتحليل، وذلك بسبب عدم الإجابة عن بعض أسئلة الاستمارات، وكذلك عدم تعبئة البيانات الشخصية للمبحوثين في بعض الاستمارات، وبناءً عليه فإن عدد الاستمارات التي تم إدخالها إلى الحاسب للتحليل والصالحة للاستخدام هي (١١١) استمارة، وبذلك بلغت نسبة حجم العينة (٧٢٪) من حجم مجتمع الدراسة الكلي.

مصادر جمع البيانات:

هناك مصدران رئيسيان يمكن الاعتماد عليهما لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالدراسة، وهما كالآتي:

- المصادر الأولية: اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، والتي تم تناول خطواتها
- المصادر الثانوية: قام الباحثان بالاعتماد فيها على الكتب، والدوريات، والمنشورات، والأبحاث المنشورة وغير المنشورة، ومواقع الانترنت، المتعلقة بموضوع الدراسة.

أداة الدراسة:

استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث تعتبر الاستبانة من أنسب الأدوات المستخدمة لجمع المعلومات والبيانات للبحث المسحي، وتم وتقسيمها إلى ثلاثة أجزاء على النحو الآتي:

-الجزء الأول: يتكون من ثمان متغيرات تعكس الخصائص الديموغرافية والوظيفية للمبحوثين، واحتوت على (نوع المنظمة، والنوع الاجتماعي، المسمى الوظيفي، العمر، المؤهل

العلمي، سنوات الخدمة، عمر المنظمة، عدد المشاريع المنفذة في مجال التمكين الاقتصادي للنازحات).

- الجزء الثاني: يقيس المتغير المستقل وهو إدارة المشاريع، وتتكون من ٤٤ فقرة تختص بالأبعاد التسعة الآتية: البُعد الأول: إدارة تكامل المشاريع، البُعد الثاني: إدارة نطاق المشروع، البُعد الثالث: إدارة وقت المشروع، البُعد الرابع: إدارة تكلفة المشروع، البُعد الخامس: إدارة جودة المشروع، البُعد السادس: إدارة مخاطر المشروع، البُعد السابع: إدارة موارد المشروع، البُعد الثامن: إدارة اتصالات المشروع، البُعد التاسع: إدارة مشتريات المشروع.
- الجزء الثالث: يقيس المتغير التابع وهو التمكين الاقتصادي للنازحات، ويتكون من ٢١ فقرة تختص بالأبعاد الثلاثة الآتية: البُعد الأول: بناء وعي المرأة بأهمية مشاريع التمكين، البُعد الثاني: بناء قدرات المرأة لممارسة مشاريع التمكين، البُعد الثالث: دور المنظمة في تمكين المرأة من ممارسة مشاريع التمكين. وقد استخدمت الدراسة مقياس (ليكرت) الخماسي.

صدق وثبات أداة الدراسة:

ومن أجل التأكد من صدق أداة الدراسة الحالية، تم استخدام اختبارات الصدق الآتية:

العينة الاستطلاعية للاستبانة: بعد عرض الاستبانة في صورتها الأولية على المحكمين، وتعديلها وفقاً لملحوظاتهم، فقد تم تجريب الاستبانة على عينة محددة من المجتمع الأصلي للدراسة، لمعرفة مدى فهم مفردات عينة الدراسة للفقرات والألفاظ المستخدمة في الدراسة، وبناء على ذلك فقد قام الباحثان بتجريب الاستبانة على عينة محددة من مجتمع الدراسة، بلغت (١٥) مفردة، وتم استرجاع عدد (١٥) استمارة، وهي العينة التي تم إجراء التجربة عليها، والغرض من ذلك التأكد من مؤشرات الثبات.

ثبات أداة الدراسة: للتحقق من ثبات الأداة المستخدمة في الدراسة، تم استخدام خطوات الثبات على العينة التجريبية، باستخدام معامل (ألفا كرونباخ)، وهو مقياس شائع الاستخدام لسهولته ووضوح دلالته، ويقوم على إيجاد قيمة (alpha) بالنسبة للعبارات التي تقيس متغير واحد، ويكون معدل الثبات مقبولاً إذا تراوح بين (٠.٦٠، ٠.١٠٠)، وقد تم حساب معاملات الثبات لمحاور أداة الدراسة الحالية، وكانت النتائج على النحو الموضح في جدول (٨):

جدول (١) معاملات الثبات لمحاور أداة الدراسة وفقاً لمعامل (ألفا كرونباخ)

الأبعاد	عدد الفقرات	قيمة معامل الفا كرونباخ	الصدق الذاتي
البُعد الأول: إدارة تكامل المشاريع	6	0.89	0.94
البُعد الثاني: إدارة نطاق المشروع	4	0.75	0.87
البُعد الثالث: إدارة وقت المشروع	5	0.81	0.9
البُعد الرابع: إدارة تكلفة المشروع	4	0.87	0.94
البُعد الخامس: إدارة جودة المشروع	6	0.84	0.92
البُعد السادس: إدارة مخاطر المشروع	5	0.84	0.92
البُعد السابع: إدارة موارد المشروع	5	0.85	0.92
البُعد الثامن: إدارة اتصالات المشروع	5	0.8	0.89
البُعد التاسع: إدارة مشتريات المشروع	4	0.8	0.9
اجمالي إدارة المشاريع.	**44**	**0.97**	**0.99**
البُعد الأول: بناء وعي المرأة بأهمية مشاريع التمكين	9	0.98	0.99
البُعد الثاني: بناء قدرات المرأة لممارسة مشاريع التمكين	5	0.96	0.98
البُعد الثالث: دور المنظمة في تمكين المرأة من ممارسة مشاريع التمكين	7	0.91	0.95
اجمالي التمكين الاقتصادي	**21**	**0.98**	**0.99**

يتضح من جدول (١)، أن جميع معاملات الثبات أكبر من الحد الأدنى المحددة لقبول ثبات الأداة، وذلك على مستوى كل مجال، وهذا يعني توفر خاصية الثبات في أداة الدراسة الحالية، وهي قيم تؤكد صلاحية الأداة لأغراض الدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

اعتمدت الدراسة على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في عملية تحليل البيانات، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- حساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري؛ لتحديد استجابات المبحوثين نحو متغيري ومحاور وأبعاد الدراسة المختلفة.
- استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) ؛ لمعرفة مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) في إجابات أفراد المجتمع وفقاً للخصائص الديموغرافية (نوع المنظمة، النوع الاجتماعي، المسمى الوظيفي، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، عمر المنظمة، عدد المشاريع المنفذة في التمكين الاقتصادي للنازحات).
- اختبار شيفيه؛ لمعرفة اتجاهات الفروق.
- استخدام اختبار التحليل التائي (T-Test)؛ لقياس الفروق المعنوية بين المتوسطات، كما يستخدم للعينات والمجاميع المستقلة، وتم استخدامه لإيجاد الفروق المعنوية بين إجابات المبحوثين، وفقاً لمتغير النوع الاجتماعي.

- استخدام معامل (ألفا كرونباخ)؛ لقياس مدى ثبات أداة الدراسة، وتحديد التجانس الداخلي لفقراته.
- استخدام معامل الارتباط (بيرسون)؛ لمعرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وكذا تحليل الانحدار الخطي البسيط.

عرض وتحليل نتائج متغيري الدراسة:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر أبعاد إدارة المشاريع على أبعاد التمكين الاقتصادي للنازحات في المنظمات غير الربحية بأمانة العاصمة في الجمهورية اليمنية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم عرض ومناقشة النتائج، من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لأبعاد المتغير المستقل والتابع، وتم التعامل مع قيم المتوسطات لتفسير البيانات بالدلالات اللفظية، بناءً على مقياس (ليكرت) الخماسي كما هو موضح في: **جدول (٢) الدلالات اللفظية للمتوسطات الحسابية لمحاور الاستبانة**

الحدود اللفظية (الحد الأدنى، الحد الأعلى)◆	البدائل المستخدمة في الاستبانة	الدلالات اللفظية	قيمة البديل
أقل من 1.80	غير موافق بشدة	ضعيف جداً	1
1.80 – 2.60	غير موافق	ضعيف	2
2.60 – 3.40	محايد	متوسط	3
3.40 – 4.20	موافق	مرتفع	4
4.20 فأكثر	موافق بشدة	مرتفع جداً	5

عرض وتحليل ومناقشة نتائج أبعاد المتغير المستقل (إدارة المشاريع):

جدول (٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد إدارة المشاريع

م	الأبعـــــــاد	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	البُعد الأول: إدارة تكامل المشاريع	الأول	3.32	2.02	66%	متوسط
2	البُعد الثاني: إدارة نطاق المشروع	الخامس	3.15	1.95	63%	متوسط
3	البُعد الثالث: إدارة وقت المشروع	الثامن	3.10	1.93	62%	متوسط
4	البُعد الرابع: إدارة تكلفة المشروع	التاسع	3.05	1.92	61%	متوسط
5	البُعد الخامس: إدارة جودة المشروع	السابع	3.12	1.92	62%	متوسط
6	البُعد السادس: إدارة مخاطر المشروع	السادس	3.15	1.96	63%	متوسط
7	البُعد السابع: إدارة موارد المشروع	الثالث	3.18	1.97	64%	متوسط
8	البُعد الثامن: إدارة اتصالات المشروع	الثاني	3.22	1.99	64%	متوسط
9	البُعد التاسع: إدارة مشتريات المشروع	الرابع	3.16	1.97	63%	متوسط
إدارة المشاريع			**3.16**	**1.94**	**63%**	**متوسط**

يتضح من الجدول (٣) أن مستوى أداء المنظمات غير الربحية (الدولية – المحلية) لجميع الأبعاد جاءت متوسطة ؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع الأبعاد (3.16)، وهو أكثر من المتوسط الافتراضي وغير دال إحصائياً، وبانحراف معياري(1.94) وبنسبة (63%)، وكذلك بالنسبة لجميع الأبعاد التي تتراوح بين (3.32) و(3.05)، وكانت جميع الأبعاد متوسطة وجميعها حصلت على متوسط حسابي أعلى من المتوسط الافتراضي وغير دالة إحصائياً، وتراوح الانحراف المعياري للأبعاد بين (2.02)، و(1.92)، وهذا يُشير إلى أن هناك اتفاقاً لعينة الدراسة على هذه الإجابات.

ويعزو الباحثان ذلك إلى حصول إدارة المشاريع على درجة متوسطة؛ إلى أن المنظمات قد لا تتوفر لديها الموارد الكافية أو الوقت الكافي، وكذلك قد يدل ذلك على أنه قد لا يوجد اهتمام من قبل إدارة المشاريع بتطبيق المعايير الدولية أثناء تنفيذها للمشاريع، كما قد لا تكون السياسات ملزمة للمنظمات للعمل وفق هذه المعايير، وقد لا توجد جهة رقابية مسئولة عن مراقبة مدى تنفذ المعايير. وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة (الدليمي، ٢٠١٩)، ودراسة (الجبوري، ٢٠١٩)، ودراسة (Möller, 2014)، بينما اختلفت هذه النتائج مع نتائج دراسة (Granroth , 2015)).

وعلى مستوى فقرات كل بعد " قام الباحثان بمناقشة الأبعاد الفرعية بشكل تفصلي لمجال المعايير الدولية لإدارة المشاريع "

جدول (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الأول (إدارة تكامل المشاريع)

م	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	يتم وضع خطة شاملة لإدارة المشروع قبل البدء.	الأول	3.52	2.15	70%	مرتفع
2	تقوم إدارة المنظمة بعملية المتابعة والتقييم بصورة مستمرة.	الثاني	3.40	2.09	68%	متوسط
3	تقوم إدارة المشروع بشكل متكامل بالرقابة على الأنشطة كافة لضمان الجودة.	الثالث	3.33	2.06	67%	متوسط
4	تضع إدارة المشروع الاستراتيجيات بحيث تخدم الأهداف الاستراتيجية للمنظمة.	السادس	3.20	1.99	64%	متوسط
5	تمتاز خطة المشروع بالشمولية بحيث تغطي نشاطات التنفيذ جميعها.	الرابع	3.23	2.02	65%	متوسط
6	يتم إدارة جميع أنشطة المشروع بشكل متواز لضمان تحقيق الجودة في مخرجات المشروع.	الخامس	3.23	1.99	65%	متوسط
	البُعد الأول: إدارة تكامل المشاريع		**3.32**	**2.02**	**66%**	**متوسط**

أظهرت نتائج بُعد إدارة تكامل المشاريع أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٣.٥ – ٣.٢٠)، حيث كانت أعلاها الفقرة رقم (١) التي تنص على " يتم وضع خطة شاملة لإدارة المشروع قبل البدء "بالمرتبة الأولى بدرجة مرتفعة، وأدناها الفقرة رقم (٤) والتي تنص على " تضع إدارة المشروع الاستراتيجيات

بحيث تخدم الأهداف الاستراتيجية للمنظمة " بالمرتبة السادسة بدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي ككل (٣.٣٢) بدرجة متوسطة.

ويعزو الباحثان ذلك إلى حصول بُعد إدارة تكامل المشاريع على المرتبة الأولى وحصول الفقرة الأولى على المرتبة الأولى بدرجة مرتفعة، مما يدل على اهتمام المنظمات بعمل خطة للمشاريع الخاصة بها من أجل العمل وفق خطة واضحة وقد تساعدهم على تحقيق الأهداف وإنجاز الأنشطة في الوقت المحدد، وحصول الفقرة الرابعة على المرتبة السادسة بدرجة متوسطة، مما يدلل على عدم اهتمام المنظمات بالأهداف الاستراتيجية وربما يعود السبب في ذلك إلى عدم استقرار الوضع في البلاد، وظهور اولويات أخرى لم يتم التخطيط لها.

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الثاني " إدارة نطاق المشروع"

م	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	تعمل المنظمة على تحقيق احتياجات الفئة المستهدفة بشكل دقيق.	الثاني	3.15	2.01	63%	متوسط
2	يتم وضع تصور تفصيلي يحوي انشطة ومخرجات المشروع.	الأول	3.25	2.02	65%	متوسط
3	يتم تقسيم أنشطة المشروع إلى مكونات أصغر حتى يسهل عملية المراقبة والمتابعة لها.	الثالث	3.14	1.99	63%	متوسط
4	تحقق مخرجات المشاريع احتياجات الجهات المستفيدة.	الرابع	3.05	1.93	61%	متوسط
	البُعد الثاني: إدارة نطاق المشروع		**3.15**	**1.95**	**63%**	**متوسط**

أظهرت نتائج بُعد إدارة نطاق المشروع أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٣.٢٥ – ٣.٠٥) وبدرجة متوسطة، حيث كان أعلاها الفقرة رقم (٢) التي تنص على " يتم وضع تصور تفصيلي يحوي انشطة ومخرجات المشروع " بالمرتبة الأولى، وأدناها الفقرة رقم (٤) التي تنص على " تحقق مخرجات المشاريع احتياجات الجهات المستفيدة " بالمرتبة الرابعة، وبلغ المتوسط الحسابي ككل (٣.١٥) بدرجة متوسطة.

ويعزو الباحثان ذلك إلى حصول بُعد إدارة نطاق المشروع على المرتبة الخامسة وحصول الفقرة الثانية على المرتبة الأولى بدرجة متوسطة مما يؤكد على اهتمام المنظمات بتنفيذ الأنشطة كما تم التخطيط لها، وعمل الخطط البديلة في حالة حصل أمر طارئ من أجل الخروج بالمخرجات المطلوبة لكل مشروع، وحصول الفقرة الرابعة على المرتبة الرابعة بدرجة متوسطة ؛ مما يدلل على أنه من البديهي أن تكون المخرجات للجهة التي تم تخطيط وتنفيذ المشروع من أجلها، وبالتالي لم تكن ذات أهمية في هذا البعد مقارنة بباقي الفقرات.

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الثالث" إدارة وقت المشروع "

م	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	يتم جدولة الأنشطة الخاصة بالمشروع بشكل مزمن.	الأول	3.27	2.04	65%	متوسط
2	تلتزم إدارة المشروع بتنفيذ الأنشطة في الوقت المحدد.	الثالث	3.05	1.94	61%	متوسط
3	يتماشى تقديرك للوقت اللازم لإنجاز المشاريع مع قيمتها المالية.	الخامس	2.94	1.91	59%	متوسط
4	يتم إدارة وقت عمل المشروع بشكل فعال.	الرابع	3.03	1.97	61%	متوسط
5	يتم وضع خطة لتنفيذ المشروع بدقة وفق الاطار الزمني للتنفيذ.	الثاني	3.20	2.02	64%	متوسط
	البُعد الثالث: إدارة وقت المشروع		**3.10**	**1.93**	**62%**	**متوسط**

أظهرت نتائج بُعد إدارة وقت المشروع أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٣.٢٧ – ٢.٩٤) وبدرجة متوسطة، حيث كان أعلاها الفقرة رقم (١) التي تنص على " يتم جدولة الأنشطة الخاصة بالمشروع بشكل مزمن " بالمرتبة الأولى، وأدناها الفقرة رقم (٣) التي تنص على " يتماشى تقديرك للوقت اللازم لإنجاز المشاريع مع قيمتها المالية " بالمرتبة الخامسة، وبلغ المتوسط الحسابي ككل (٣.١٠) بدرجة متوسطة.

ويعزو الباحثان ذلك إلى حصول بُعد إدارة وقت المشروع على المرتبة الثامنة وحصول الفقرة الأولى على المرتبة الأولى بدرجة متوسطة ؛ مما يؤكد على أن المنظمات لديها اهتمام بوضع خطة مزمنة لكل مشروع في حالة وجود مشاكل أدت إلى انحراف تنفيذ المشروع ليتم معالجتها خلال فترة تنفيذ المشروع أو عمل خطة بديلة، ويعتمد ذلك على قدرة وخبرة الكادر الإداري في إدارة وقت المشروع، وحصول الفقرة الثالثة على المرتبة الخامسة بدرجة متوسطة ؛ مما يدل على أنه إذا كانت أنشطة المشروع مزمنة وكل نشاط لديه ميزانية محددة فإنه من البديهي أن يتم تنفيذه في الوقت المحدد له، وبالتالي لم يمثل أهمية بالنسبة لباقي الفقرات.

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الرابع "إدارة تكلفة المشروع"

م	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	يتم إعداد خطة مالية مفصلة تبين التكاليف المطلوبة خلال مراحل تنفيذ المشروع.	الأول	3.33	2.09	67%	متوسط
2	يتم مقارنة تكاليف المشروع مع تكاليف مشاريع مشابهة.	الرابع	2.85	1.90	57%	متوسط
3	تتناسب موازنة المشروع مع الأهداف والمخرجات المراد تحقيقها	الثاني	3.10	2.00	62%	متوسط
4	غالبا لا تتجاوز إدارة المشروع الموازنة المخصصة للمشروع.	الثالث	2.94	1.96	59%	متوسط
	البُعد الرابع: إدارة تكلفة المشروع		**3.05**	**1.92**	**61%**	**متوسط**

أظهرت نتائج بُعد إدارة تكلفة المشروع أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٣.٣٣ – ٢.٨٥) وبدرجة متوسطة، حيث كان أعلاها الفقرة رقم (١) التي تنص على " يتم إعداد خطة مالية مفصلة تبين التكاليف المطلوبة خلال مراحل تنفيذ المشروع " بالمرتبة الأولى، وأدناها الفقرة رقم (٢) التي تنص على " يتم مقارنة تكاليف المشروع مع تكاليف مشاريع مشابهة " بالمرتبة الرابعة، وبلغ المتوسط الحسابي ككل(٣.٠٥) بدرجة متوسطة.

ويعزو الباحثان ذلك إلى حصول بُعد إدارة تكلفة المشروع على المرتبة التاسعة وحصول الفقرة الأولى على المرتبة الأولى بدرجة متوسطة ؛ مما يؤكد على أن المنظمات لديها اهتمام ووعي كامل بأنه يجب عمل خطة مالية لكل مراحل المشروع، الأمر الذي يؤكد مدى معرفة هذه الإدارة بأهمية إعدادها والتي تعتمد على خبرة وكفاءة الكادر الإداري فيها، لأنها هي من تحافظ على سير تنفيذ الأنشطة بحسب الوقت المحدد في الخطة التنفيذية، وحصول الفقرة الثانية على المرتبة الرابعة بدرجة متوسطة، مما يدلل على أنه ليس بالضرورة مقارنة التكاليف من مشروع إلى آخر لأن كل مشروع له مصروفات تختلف باختلاف أنشطته، وبالتالي لم يمثل أهمية بالنسبة لباقي الفقرات.

جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الخامس " إدارة جودة المشروع

م	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	نظام الجودة في المشاريع يؤدي إلى زيادة فعالية المنظمة.	الأول	3.35	2.09	67%	متوسط
2	تتبع المنظمة استراتيجية الجودة في إدارة المشروع.	الرابع	3.11	1.99	62%	متوسط
3	تسعى المنظمة لمقارنة الخدمات المقدمة من مشروعها مع خدمات تقدمها مشاريع أخرى	السادس	2.88	1.91	58%	متوسط
4	يتم مراقبة عمليات الجودة للمخرجات والمدخلات وفق الإجراءات لتحقيق الجودة	الثالث	3.14	1.97	63%	متوسط
5	يقوم العاملون بالمشروع بتنفيذ الأعمال بجودة عالية خلال الوقت المحدد.	الثاني	3.15	1.99	63%	متوسط
6	يقوم العاملون بالمشروع بتنفيذ الأعمال بجودة عالية ضمن الموازنة المحددة.	الخامس	3.06	1.98	61%	متوسط
البُعد الخامس: إدارة جودة المشروع			**3.12**	**1.92**	**62%**	**متوسط**

أظهرت نتائج بُعد إدارة جودة المشروع أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٣.٣٥ – ٢.٨٨) وبدرجة متوسطة، حيث كان أعلاها الفقرة رقم (١) التي تنص على " نظام الجودة في المشاريع يؤدي إلى زيادة فعالية المنظمة " بالمرتبة الأولى، وأدناها الفقرة رقم (٣) التي تنص على " تسعى المنظمة لمقارنة الخدمات المقدمة من مشروعها مع خدمات تقدمها مشاريع أخرى" بالمرتبة السادسة، وبلغ المتوسط الحسابي ككل (٣.١٢) بدرجة متوسطة.

ويعزو الباحثان ذلك إلى حصول بُعد إدارة جودة المشروع على المرتبة السابعة وحصول الفقرة الاولى على المرتبة الأولى بدرجة متوسطة ؛ مما يؤكد على أن المنظمات لديها سياسات وإجراءات

واضحة تعمل على زيادة فعالية تنفيذ المشاريع وحرص الكادر الإداري متمثل بإدارته في تنفيذ المشاريع بجودة عالية، الأمر الذي ينعكس على فعالية المنظمة في تنفيذها لمشاريعها بجودة عالية، وحصول الفقرة الثالثة على المرتبة السادسة بدرجة متوسطة ؛ مما يدلل عدم اهتمام المنظمة بمقارنة الخدمات مع مشاريع أخرى؛ لأن كل مشروع له طبيعة ومخرجات وفئات مختلفة، وبالتالي لم تكن ذات أهمية في هذا البعد مقارنة بباقي الفقرات.

جدول (٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد السادس "إدارة مخاطر المشروع"

م	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	يتم وضع الخطط وسيناريوهات لمواجهة أي مخاطر	الثاني	3.16	2.01	63%	متوسط
2	يتم تحديد المخاطر الخارجية التي يمكن أن تؤثر على المشروع بشكل مسبق	الرابع	3.14	1.98	63%	متوسط
3	تسعى إدارة المشروع للحيلولة دون ظهور مخاطر جديدة أثناء تنفيذ المشروع.	الثالث	3.16	2.02	63%	متوسط
4	توجد مرونة لدى إدارة المشروع للتعامل مع المخاطر الطارئة	الأول	3.18	2.01	64%	متوسط
5	يتم إدارة التغيرات التي تظهر خلال تنفيذ المشروع بشكل فعال	الخامس	3.13	1.99	63%	متوسط
البُعد السادس: إدارة مخاطر المشروع			**3.15**	**1.96**	**63%**	**متوسط**

أظهرت نتائج بُعد إدارة مخاطر المشروع أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٣.١٨ – ٣.١٣) وبدرجة متوسطة، حيث كان أعلاها الفقرة رقم (٤) التي تنص على " توجد مرونة لدى إدارة المشروع للتعامل مع المخاطر الطارئة " بالمرتبة الأولى، وأدناها الفقرة رقم (٥) التي تنص على " يتم إدارة التغيرات التي تظهر خلال تنفيذ المشروع بشكل فعال " بالمرتبة الخامسة، وبلغ المتوسط الحسابي ككل (٣.١٥) بدرجة متوسطة.

ويعزو الباحثأن ذلك إلى حصول بُعد إدارة مخاطر المشروع على المرتبة السادسة وحصول الفقرة الرابعة على المرتبة الأولى بدرجة متوسطة ؛ مما يدل على توقع المنظمات بدرجة المخاطر التي ممكن أن يتم التعرض لها أثناء تنفيذ المشروع، ويرجع ذلك أيضاً إلى خبرة الكادر والمهارات التي يتمتعون بها في مرونة تنفذ المشاريع من أجل تحقيق الأهداف المخطط لها لتلك المشاريع، وحصول الفقرة الخامسة على المرتبة الخامسة بدرجة متوسطة، مما يدلل على مدى تفهم ومعرفة إدارة مخاطر المشروع بالمخاطر التي يتم مواجهتها في الميدان، والخروج بالمخرجات التي تم التخطيط لها قدر الإمكان، وطالما أنه توجد مرونة من قبل الإدارة فإنه سوف يتم إدارة التغييرات، وبالتالي لم تكن ذات أهمية في هذا البعد مقارنة بباقي الفقرات.

جدول (١٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد السابع " إدارة موارد المشروع "

م	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	قبل البدء في المشروع يتم حصر الاحتياجات من الموارد البشرية من ذوي الخبرة والمهارة	الأول	3.27	2.06	65%	متوسط
2	تتوفر كافة الموارد اللازمة لتنفيذ أنشطة المشروع المخطط لها.	الرابع	3.12	2.01	62%	متوسط
3	تحسن إدارة المشروع استخدام الموارد في تعظيم قيمة المخرجات.	الخامس	3.10	1.98	62%	متوسط
4	يتم التأكد من قبل مدير المشروع بأن المواد والمعدات الموردة إلى المشروع تحقق الشروط والمواصفات المطلوبة.	الثاني	3.24	2.02	65%	متوسط
5	تضمن المنظمة توريد المواد بالجودة والكمية المناسبة إلى موقع المشروع وفي الوقت المطلوب.	الثالث	3.16	2.01	63%	متوسط
البُعد السابع: إدارة موارد المشروع			**3.18**	**1.97**	**64%**	**متوسط**

أظهرت نتائج بُعد إدارة موارد المشروع ان المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٣.٢٧ – ٣.١٠) وبدرجة متوسطة، حيث كان أعلاها الفقرة رقم (١) التي تنص على " قبل البدء في المشروع يتم حصر الاحتياجات من الموارد البشرية من ذوي الخبرة والمهارة" بالمرتبة الأولى، وأدناها الفقرة رقم (٣) التي تنص على " تحسن إدارة المشروع استخدام الموارد في تعظيم قيمة المخرجات " بالمرتبة الخامسة، وبلغ المتوسط الحسابي ككل (٣.١٨) بدرجة متوسطة.

ويعزو الباحثان ذلك إلى حصول بُعد إدارة موارد المشروع على المرتبة الثالثة وحصول الفقرة الأولى على المرتبة الأولى بدرجة متوسطة ؛ مما يؤكد على اهتمام المنظمات على توظيف الأشخاص ذوي الخبرات والمهارات التي تتناسب مع كل مشروع، الأمر الذي يعمل على تحقيق الأهداف المخطط لها، وحصول الفقرة الثالثة على المرتبة الخامسة بدرجة متوسطة ؛ مما يدلل على أنه إذا كان الكادر الإداري مؤهلاً بشكل صحيح سوف يكون لديه الخبرة والكفاءة في كيفية استخدام الموارد في أماكنها الصحيحة، الأمر الذي يعود بالخروج بمخرجات جيدة للمشروع وكما خُطط لها.

جدول (١١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الثاني " إدارة اتصالات المشروع"

م	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	يتم عمل خطة لتحديد قنوات الاتصال بين جميع الأطراف ذات الصلة بالمشروع.	الثالث	3.17	2	63%	متوسط
2	يتم التنسيق بين جميع الأطراف ذات العلاقة بالمشروع خلال فترة التنفيذ.	الخامس	3.16	1.99	63%	متوسط
3	يكون الاتصال فعالا بين الأطراف المساهمة في تنفيذ المشروع	الرابع	3.17	2	63%	متوسط
4	يتم تسليم تقارير دورية عن سير أنشطة المشروع من الجهة المنفذة للمشروع	الأول	3.36	2.07	67%	متوسط
5	يحرص مدير المشروع على فاعلية نظام الاتصالات.	الثاني	3.23	2.07	65%	متوسط
البُعد الثامن: إدارة اتصالات المشروع			**3.22**	**1.99**	**64%**	**متوسط**

أظهرت نتائج بُعد إدارة اتصالات المشروع أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٣.٣٦ – ٣.١٦) وبدرجة متوسطة، حيث كان أعلاها الفقرة رقم (٤) التي تنص على " يتم تسليم تقارير دورية عن سير أنشطة المشروع من الجهة المنفذة للمشروع " بالمرتبة الأولى، وأدناها الفقرة رقم (٢) التي تنص على " يتم التنسيق بين جميع الأطراف ذات العلاقة بالمشروع خلال فترة التنفيذ " بالمرتبة الخامسة، وبلغ المتوسط الحسابي ككل (٣.٢٢) بدرجة متوسطة.

ويعزو الباحثان ذلك إلى حصول بُعد إدارة اتصالات المشروع على المرتبة الثانية، وحصول الفقرة الرابعة على المرتبة الأولى بدرجة متوسطة مما يؤكد على اهتمام المنظمات بتسليم التقارير في وقتها وبشكل دوري لمعرفة مدى إنجاز المهام، وفي حالة وجود أي انحراف عن سير العمل يتم معالجته، وحصول الفقرة الثانية على المرتبة الخامسة بدرجة متوسطة، مما يدلل على أنه أقل أهمية بين جميع الفقرات، وأنه من البديهي أن يتم التنسيق لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمشروع.

جدول (١٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد التاسع " إدارة مشتريات المشروع

م	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	يتم عمل خطة شاملة للمشتريات لتحديد الاحتياجات من المواد والمستلزمات لتنفيذ المشروع	الثالث	3.13	1.98	63%	متوسط
2	يتم مراقبة عمليات العطاءات بشكل فعال وسليم والاختيار وفق معايير قانونية.	الثاني	3.16	2.03	63%	متوسط
3	يتم عمل خطة للشراء لتحديد الكميات وتحديد أوقات الشراء والاحتياجات بشكل مسبق.	الرابع	3.12	1.98	62%	متوسط
4	تتم عمليات الشراء ضمن شروط مرجعية واضحة وفق وثائق العطاءات.	الأول	3.24	2.05	65%	متوسط
البُعد التاسع: إدارة مشتريات المشروع			**3.16**	**1.97**	**63%**	**متوسط**

أظهرت نتائج بُعد إدارة مشتريات المشروع أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٣.٢٤ – ٣.١٢) وبدرجة متوسطة، حيث كان أعلاها الفقرة رقم (٤) التي تنص على " تتم عمليات الشراء ضمن شروط مرجعية واضحة وفق وثائق العطاءات " بالمرتبة الأولى، وأدناها الفقرة رقم (٣) التي تنص على " يتم عمل خطة للشراء لتحديد الكميات وتحديد أوقات الشراء والاحتياجات بشكل مسبق " بالمرتبة الرابعة، وبلغ المتوسط الحسابي ككل (٣.١٦) بدرجة متوسطة.

ويعزو الباحثان ذلك إلى حصول بُعد إدارة مشتريات المشروع على المرتبة الرابعة وحصول الفقرة الرابعة على المرتبة الأولى بدرجة متوسطة، مما يدل على وجود سياسات واضحة ومكتوبة لدى المنظمات التي من خلالها تعمل على تنظيم عملية الشراء لجميع مشاريعها، وحصول الفقرة الثالثة على المرتبة الرابعة بدرجة متوسطة ؛ مما يدلل على أن خطة الشراء ووقت الشراء تكون مرتبطة بالخطة التنفيذية لسير المشروع، وكذلك ما يتعلق بالكميات فإنها تكون محددة في ميزانية المشروع، وبالتالي لا تمثل أهمية كبيرة في إدارة المشروع.

عرض وتحليل ومناقشة نتائج أبعاد المتغير التابع " التمكين الاقتصادي للنازحات"

جدول (١٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد التمكين الاقتصادي للنازحات

م	الابعاد	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	البُعد الأول: بناء وعي المرأة بأهمية مشاريع التمكين	الثاني	2.94	1.88	59%	متوسط
2	البُعد الثاني: بناء قدرات المرأة لممارسة مشاريع التمكين	الأول	3.06	1.97	61%	متوسط
3	البُعد الثالث: دور المنظمة في تمكين المرأة من ممارسة مشاريع التمكين	الثالث	2.87	1.85	57%	متوسط
	للنازحات التمكين الاقتصادي		2.96	1.88	59%	متوسط

يتضح من الجدول (١٣) أن مستوى التمكين الاقتصادي للنازحات متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع الأبعاد (2.96)، وهو أكثر من المتوسط الافتراضي وغير دال إحصائياً، وبانحراف معياري(1.88) وبنسبة (59%)، وكذلك بالنسبة لجميع الأبعاد التي تتراوح بين (3.06) و(2.94)، وكانت جميع الأبعاد متوسطة، وجميعها حصلت على متوسط حسابي أعلى من المتوسط الافتراضي، وغير دالة إحصائياً، وتراوح الانحراف المعياري للأبعاد بين (1.97)، و(1.88)؛ وهذا يُشير إلى أن هناك اتفاقاً لعينة الدراسة على هذه الإجابات.

ويعزو الباحثان ذلك إلى أن أهم بُعد في التمكين الاقتصادي للنازحات جاء بدرجة متوسطة قد يكون بسبب: (١)عدم توفر الإمكانات الكافية التي تساعد المنظمات على الاهتمام بالمرأة النازحة، (٢)إدماج المرأة في التنمية الاقتصادية قد لا تعد ضرورة قصوى بالنسبة للمنظمات، (٣) قد يكون لدى المنظمات الاهتمام بقضايا أخرى ذات أهمية مثل الإغاثة الطارئة ومشاريع إعادة الإعمار، (٤) قد يكون المجتمع له أولويات أخرى أكثر أهمية من تمكين المرأة يطلبها من المنظمات، وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة (ردايدة، ٢٠١٧)، ودراسة (شبير و المفتي، د.ت)، Pichette, 2012))، ودراسة (محمد، ٢٠١١). وتختلف مع دراسة (كلثوم، ٢٠١١).

على مستوى فقرات كل بعد " قام الباحثان بمناقشة الأبعاد الفرعية لمجال التمكين الاقتصادي للنازحات "

جدول (١٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الأول " بناء وعي المرأة بأهمية مشاريع التمكين "

م	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	تقوم منظمتك بتوفير المعلومات اللازمة عن مشاريع التمكين	الثاني	3.14	2.01	63%	متوسط
2	تقوم منظمتك بالمساهمة في إدراك أهمية مشاريع التمكين في توفير مصدر دخل	الأول	3.22	2.03	64%	متوسط
3	تقوم منظمتك بتعليم التسويق للمنتجات.	السادس	2.89	1.96	58%	متوسط
4	تقوم منظمتك بإكساب معلومات جديدة عن مشاريع التمكين التي تمارسها النساء	الثالث	3.07	1.98	61%	متوسط
5	تقوم منظمتك بإمداد النساء بمعلومات للحصول على قرض	الثامن	2.71	1.87	54%	متوسط
6	تقوم منظمتك بتعريف النساء بكل ما هو جديد عن مشاريع التمكين	السابع	2.86	1.91	57%	متوسط
7	تقوم منظمتك في التوضيح للنساء المراحل التي تمر بها مشاريع التمكين	الخامس	2.91	1.93	58%	متوسط
8	تقوم منظمتك بإمداد النساء بالمعلومات اللازمة لاختيار المشروع المناسب للبيئة المحيطة.	الرابع	3.02	1.96	60%	متوسط
9	تقوم منظمتك بتعريف النساء بالجهات التي تقدم قروض لتمويل المشاريع.	التاسع	2.68	1.83	54%	متوسط
البُعد الأول: بناء وعي المرأة بأهمية مشاريع التمكين			**2.94**	**1.88**	**59%**	**متوسط**

أظهرت نتائج بُعد بناء وعي المرأة بأهمية مشاريع التمكين أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٣.٢٢ – ٢.٧١)، حيث كانت أعلاها الفقرة رقم (٢) التي تنص على " تقوم منظمتك بالمساهمة في إدراك أهمية مشاريع التمكين في توفير مصدر دخل "بالمرتبة الأولى بدرجة متوسط، وأدناها الفقرة رقم(٥) والتي تنص على " تقوم منظمتك بإمداد النساء بمعلومات للحصول على قرض " بالمرتبة الثامنة بدرجة متوسطة وبلغ المتوسط الحسابي ككل (٢.٩٤) بدرجة متوسطة.

ويعزو الباحثان ذلك إلى حصول بُعد بناء وعي المرأة بأهمية مشاريع التمكين في المرتبة الثانية وحصول الفقرة الثانية على المرتبة الأولى بدرجة متوسطة ؛ مما يدل على أن المنظمات لديها شعور بأن مشاريع التمكين سوف تسهم في تخفيف معاناة المرأة النازحة وتحسين مصدر دخلها، وحصول الفقرة التاسعة على المرتبة التاسعة بدرجة متوسطة ؛ مما يدلل على أن المنظمات لا تهتم بتعريف النساء بالجهات التي تقدم قروضاً وأن عملها الأساس هو تدريبهن وتأهيلهن لسوق العمل، وبالتالي لم يمثل أهمية بالنسبة لباقي الفقرات.

جدول (١٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الثاني

" بناء قدرات المرأة لممارسة مشاريع التمكين "

م	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	تسهم المنظمة في تنمية مهارات ومشاريع التمكين لدى النساء.	الأول	3.11	2.00	62%	متوسط
2	تسهم المنظمة في تنظيم تدريبات دورية للنساء لممارسة مشاريع التمكين.	الخامس	2.98	1.98	60%	متوسط
3	تساعد المنظمة النساء في ممارسة مشاريع التمكين بمهارة عالية.	الرابع	2.99	1.97	60%	متوسط
4	تسهم المنظمة في تنمية مهارات النساء وقدرتهن على الإنجاز.	الثاني	3.11	2.00	62%	متوسط
5	تسهم المنظمة في تنمية مهارات النساء على الاستخدام الأمثل للموارد.	الثالث	3.09	2.00	62%	متوسط
البُعد الثاني: بناء قدرات المرأة لممارسة مشاريع التمكين			**3.06**	**1.97**	**61%**	**متوسط**

أظهرت نتائج بُعد بناء قدرات المرأة لممارسة مشاريع التمكين أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٣.١١ – ٢.٩٨)، حيث كانت أعلاها الفقرة رقم (١) التي تنص على " تسهم المنظمة في تنمية مهارات ومشاريع التمكين لدى النساء "بالمرتبة الأولى بدرجة متوسط، وأدناها الفقرة رقم (٢) والتي تنص على " تسهم المنظمة في تنظيم تدريبات دورية للنساء لممارسة مشاريع التمكين " بالمرتبة الخامسة بدرجة متوسطة وبلغ المتوسط الحسابي ككل (٣.٠٦) بدرجة متوسطة.

ويعزو الباحثان ذلك إلى حصول بُعد بناء قدرات المرأة لممارسة مشاريع التمكين في المرتبة الأولى وحصول الفقرة الأولى على المرتبة الأولى بدرجة متوسطة ؛ مما يؤكد على أن المنظمات لديها وعي بما تعاني المرأة النازحة من جراء الحرب وتحمل المسئولية، وحصول الفقرة الثانية على المرتبة الخامسة بدرجة متوسطة ؛ مما يدلل على ان المنظمات تكتفي بالمشاريع التي يكون فيها تمكين اقتصادي مدعومة، وقليل منها من يعمل على التدريبات الدورية للنساء بشكل ذاتي، وبالتالي لم يمثل أهمية بالنسبة لباقي الفقرات.

جدول (١٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الثالث

"دور المنظمة في تمكين المرأة من ممارسة مشاريع التمكين "

م	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	تسهم المنظمة في تقديم المال في حالة احتياج النساء لذلك.	الخامس	2.76	1.91	55%	متوسط
2	تقوم المنظمة بتقديم التجهيزات والخامات للنساء.	الثالث	3.00	1.99	60%	متوسط
3	تسهم المنظمة في تسويق المنتجات النسوية.	السابع	2.66	1.85	53%	متوسط
4	تقوم المنظمة بتنفيذ برامج تدريبية مختلفة للنساء.	الثاني	3.03	1.97	61%	متوسط
5	تساعد المنظمة النساء في القيام بدراسة للمجتمع المحلي لاختيار المشروع المناسب.	الرابع	2.83	1.87	57%	متوسط
6	تساعد المنظمة النساء في الانتهاء من الإجراءات المطلوبة من الجهات الإدارية.	السادس	2.74	1.87	55%	متوسط
7	تسهم المنظمة بان يكون الان لدى النساء مشاريع صغيرة.	الأول	3.08	1.97	62%	متوسط
البُعد الثالث: دور المنظمة في تمكين المرأة من ممارسة مشاريع التمكين			**2.87**	**1.85**	**57%**	**متوسط**

أظهرت نتائج بُعد دور المنظمة في تمكين المرأة من ممارسة مشاريع التمكين أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٣.٠٨ – ٢.٦٦)، حيث كانت أعلاها الفقرة رقم (٧) التي تنص على "تسهم المنظمة بان يكون الان لدى النساء مشاريع صغيرة "بالمرتبة الأولى بدرجة متوسط، وأدناها الفقرة رقم (٣) والتي تنص على " تسهم المنظمة في تسويق المنتجات النسوية " بالمرتبة السابعة بدرجة متوسطة وبلغ المتوسط الحسابي ككل (٢.٨٧) بدرجة متوسطة.

ويعزو الباحثان ذلك إلى حصول بُعد دور المنظمة في تمكين المرأة من ممارسة مشاريع التمكين في المرتبة الثالثة وحصول الفقرة السابعة على المرتبة الأولى بدرجة متوسطة ؛ مما يؤكد على أن المنظمات لديها اهتمام ولها دور فعال بتأهيل النساء ولديها اهتمام بأن يمتلكن مشاريعهن الخاصة التي تعمل على تخفيف المعانة لديهن، وحصول الفقرة الثالثة على المرتبة السابعة بدرجة متوسطة ؛مما يدل على أن المنظمات لا تهتم بتسويق المنتجات للنساء النازحات، وأن دورها هو تدريبهن وتأهيلهن لسوق العمل، وبالتالي لم يمثل أهمية بالنسبة لباقي الفقرات.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

تم اختبار الفرضيات من خلال استخدام معامل الارتباط (بيرسون) وتحليل الانحدار الخطي البسيط بين محاور الاستبانة التي تمثل المتغير المستقل، وبين المتغير التابع، وكانت النتائج موضحة على النحو الآتي:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المشاريع على التمكين الاقتصادي في المنظمات غير الربحية بأمانة العاصمة -الجمهورية اليمنية.

لاختبار الفرضية الأولى، تم استخدام معامل الارتباط (بيرسون)، وكذلك تحليل الانحدار الخطي البسيط، والجدول (١٧) يبين نتائج هذا الاختبار.

جدول (١٧) نتائج معامل الارتباط (بيرسون) وتحليل الانحدار لمتغيري الدراسة

ملخص النماذج			تحليل التباين NOV			معاملات الانحدار			
المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد 2R	F	مستوى الدلالة	درجة الحرية df	المتغير المستقل	قيمة B	t	مستوى الدلالة
التمكين الاقتصادي	0.96	0.92	1310.38	0.00	109.1	إدارة المشاريع	.93	36.20	.00

تشير نتائج الجدول (١٧) إلى أن معامل الارتباط بلغ (٠.٩٦)والذي يدل على وجود علاقة ارتباط طردي موجب وقوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، كما يدل على أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية للمتغير المستقل(إدارة المشاريع) على المتغير التابع(التمكين الاقتصادي للنازحات)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة(١٣١٠.٣٨) وبمستوى دلالة بلغ (٠.٠٠)، وهو أقل من (٠.٠٥)، بالإضافة إلى أن قيمة معامل

التحديد(٠.٩٢)، ما يؤكد معنوية الانحدار، ويتبين من الجدول أيضا أن المتغير المستقل يُفسر(٩٢٪) من التباين في المتغير التابع، كما أظهرت النتائج أن قيمة (B) بلغت(٠.٩٣)، وأن قيمة (t) عنده هي(٣٦.٢٠) وبمستوى دلالة(٠.٠٠)، وعلى ضوء ذلك نقبل الفرضية.

ويرى الباحثان أن السبب في ذلك يعود إلى أن إدارة المشاريع من الإدارات المهمة في المنظمات غير الربحية (الدولية – المحلية) وخاصة فيما يتعلق بمشاريع التمكين الاقتصادي للنازحات.

الفرضية الثانية: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول أثر إدارة المشاريع والتمكين الاقتصادي للنازحات تعزى للمتغيرات الديموغرافية (نوع المنظمة، النوع الاجتماعي، المسمى الوظيفي، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، عمر المنظمة، عدد المشاريع المنفذة في مجال التمكين الاقتصادي للنازحات).

وتم اختبار الفرضية كالآتي:

١ - نتائج اختبار الفروق بحسب متغير نوع المنظمة:

لمعرفة مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول أثر إدارة المشاريع والتمكين الاقتصادي للنازحات تعزى لمتغير نوع المنظمة تم استخدام اختبار الفروق (T-test) لعينتين مستقلتين بحسب متغير نوع المنظمة: والجدول (١٨) يوضح ذلك.

جدول (١٨) اختبار الفروق (T-test) لعينتين مستقلتين بحسب متغير نوع المنظمة

المتغير	نوع المنظمة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
إدارة المشاريع	محلية	80	3.48	1.74	2.87	0.00	دال
	دولية	31	2.34	2.20			
التمكين الاقتصادي	محلية	80	3.26	1.73	2.81	0.01	دال
	دولية	31	2.18	2.06			

يوضح الجدول (١٨) أن قيمة الدلالة المعنوية لمتغير نوع المنظمة أقل من (٠.٠٥) لمتغيري الدراسة ؛ وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى نوع المنظمة ؛ أي أن إجابات المبحوثين اختلفت نتيجة نوع المنظمة، ولصالح المنظمات المحلية، ويرى الباحثان أن السبب في ذلك يعود إلى: (١) أن لديها انتماء للمجتمع وتحاول إثبات وجودها فيه، (٢) تكون أقرب إلى الواقع من المنظمات الدولية، (٣)اهتمامها أكثر بتقديم الخدمات للمجتمع بما يسهم في توفير احتياجهم، (٥) تعمل على التخفيف من المعوقات التي تواجه المجتمع. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (عنبر، ٢٠١٦)، وتختلف مع دراسة (عمر، ٢٠١٦).

٢ - نتائج اختبار الفروق بحسب متغير عمر المنظمة:

لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية حول أثر إدارة المشاريع والتمكين الاقتصادي للنازحات تعزى لمتغير عمر المنظمة، تم حساب اختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA)

والجدول (١٩) يبين ذلك.

جدول (١٩) تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لمتغير عمر المنظمة

المتغير	عمر المنظمة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
إدارة المشاريع	أقل من5	21	3.26	1.93	0.68	0.51	غير دال
	5-10.	29	3.47	1.70			
	أكثر من10	61	2.98	2.05			
التمكين الاقتصادي	أقل من5	21	3.23	1.96	0.96	0.39	غير دال
	5-10.	29	3.23	1.70			
	أكثر من10	61	2.73	1.94			

من خلال الجدول (١٩) اتضح أن قيمة مستوى الدلالة لمتغيري الدراسة أكبر من مستوى الدلالة (٠.٠٥) ؛ وهذا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغير عمر المنظمة، حيث لم تختلف إجابات المبحوثين على متغيري الدراسة نتيجة اختلاف عمر المنظمة، مما قد يدل على: (١) أن مجال التمكين الاقتصادي أصبحت ضرورة قصوى لجميع المنظمات العاملة فيه، (٢) مشاريع التمكين لامست احتياج المجتمع والذي كان للمنظمات المحلية دور في عكس هذا الاحتياج (٣) بدء التركيز على مشاريع التمكين الاقتصادي للنازحات من عام ٢٠١٥ م بشكل كبير نتيجة ما آلت عليه الحرب في اليمن والتي تسببت في نزوح عدد كبير من اليمنيين، الأمر الذي جعل المنظمات القديمة والحديثة تتجه إلى هذا المجال. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (الخطيب، ٢٠١٨)، وتختلف مع دراسة (القباطي، ٢٠٢١).

٣ - نتائج اختبار الفروق بحسب متغير عدد المشاريع:

لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية حول أثر إدارة المشاريع والتمكين الاقتصادي للنازحات تعزى لمتغير عدد المشاريع، تم حساب اختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) والجدول (٢٠) يبين ذلك.

جدول (٢٠) تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لمتغير عدد المشاريع

المتغير	عدد المشاريع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
إدارة المشاريع	أقل من 5	67	3.22	1.88	0.37	0.69	غير دال
	5-10	23	3.29	2.02			
	أكثر من 10	21	2.83	2.10			
التمكين الاقتصادي	أقل من 5	67	3.00	1.83	0.30	0.74	غير دال
	5-10	23	3.08	1.94			
	أكثر من 10	21	2.67	2.03			

من خلال الجدول (٢٠) اتضح أن قيمة مستوى الدلالة لمتغيري الدراسة أكبر من مستوى الدلالة (٠.٠٥) ؛ وهذا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغير عدد المشاريع، حيث لم تختلف إجابات المبحوثين على متغيري الدراسة نتيجة اختلاف عدد المشاريع ؛ مما قد يدل على:

(١) أن أغلب المنظمات الفاعلة تولي اهتماماً أكبر لمجال التمكين الاقتصادي بغض النظر عن عدد المشاريع التي سبق تنفيذها، (٢)أن مشاريع التمكين مشاريع آنيه تكون في فترات محددة وبحسب ظروف البلاد، والتي فيها يبرز دور المنظمات في تنفيذها للتخفيف من معاناة النازحات. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (الخطيب، ٢٠١٨)، ودراسة (عنبر، ٢٠١٦)، وتختلف مع دراسة (القباطي، ٢٠٢١).

الاستنتاجات والتوصيات:

اولاً: الاستنتاجات:

بناء على نتائج الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات، وهي على النحو الآتي:

١ - أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى أداء المنظمات غير الربحية (الدولية – المحلية) لجميع الأبعاد جاءت متوسطة، وقد كانت مستوى الموافقة متقاربة لجميع الأبعاد حيث تراوحت بين (3.32) و(3.05)، وقد جاءت بالترتيب (إدارة تكامل المشاريع، إدارة اتصالات المشروع، إدارة موارد المشروع، إدارة مشتريات المشروع، إدارة نطاق المشروع، إدارة مخاطر المشروع، إدارة جودة المشروع، إدارة وقت المشروع، إدارة تكلفة المشروع).

٢ - أن الاهتمام بإدارة نطاق المشروع؛ من قبل المنظمات غير الربحية، لم يصل إلى المستوى المطلوب خاصة فيما يتعلق بتحقق مخرجات المشاريع احتياجات الجهات المستفيدة.

٣ - وجود قصور من قبل المنظمات غير الربحية بإدارة مخاطر المشروع، وخاصة فيما يتعلق بإدارة التغيرات التي تظهر خلال تنفيذ المشروع.

٤ - وجود ضعف في الاهتمام بإدارة جودة المشروع من قبل المنظمات غير الربحية، كما يوجد ضعف إدارة تكلفة المشروع من قبل المنظمات غير الربحية.

٥ - يوجد اهتمام بإدارة تكامل المشاريع من قبل المنظمات غير الربحية وخاصة فيما يتعلق بوضع الخطط للمشاريع قبل البدء بالمشروع.

٦ - أن مستوى الاهتمام بالتمكين الاقتصادي للنازحات كان متوسطاً لجميع الأبعاد حيث جاءت بالترتيب (بناء قدرات المرأة لممارسة مشاريع التمكين، وبناء وعي المرأة بأهمية مشاريع التمكين، دور المنظمة في تمكين المرأة من ممارسة مشاريع التمكين).

٧ - وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المشاريع على التمكين الاقتصادي في المنظمات غير الربحية بأمانة العاصمة -الجمهورية اليمنية.

٨ - توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول أثر إدارة المشاريع والتمكين الاقتصادي للنازحات تعزى للمتغيرات الديموغرافية المتعلقة بكل من (نوع المنظمة، النوع الاجتماعي)، أما بقية المتغيرات التنظيمية (عمر المنظمة، عدد المشاريع المنفذة في مجال التمكين الاقتصادي للنازحات)، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول أثر إدارة المشاريع والتمكين الاقتصادي للنازحات.

ثانياً:: التوصيات:

١ - زيادة اهتمام المنظمات بإدارة موارد المشروع من خلال تطوير كافة مستويات أداء وكفاءة الموظفين في المنظمات؛ لتحقيق مخرجات ونتائج المشاريع بشكل جيد.

٢ - تحسين إدارة نطاق المشروع في المنظمات من خلال العمل على وضع تصور تفصيلي للأنشطة المتعلقة بالمشروع، وتحديد الأنشطة التي لها علاقة بها، وبذلك يضمن فريق المشروع وأصحاب المصلحة أن لديهم الفكرة نفسها عن الأنشطة والعمليات التي ستنفذ لإنجاز المشروع.

٣ - ضرورة اهتمام المنظمات بإدارة مخاطر المشروع من خلال إجراء التدريبات اللازمة حول الحد من المخاطر المحتمل حدوثها اثناء تنفيذ المشروع.

٤ - ضرورة تحسين إدارة جودة المشروع من خلال العمل على وضع معايير الجودة المطلوبة لتنفيذ المشاريع وفق الميزانية المحددة والزمن المحدد مسبقاً من أجل تحقق الجودة المطلوبة لمخرجات المشروع وزيادة فعالية المنظمة.

٥ - الاهتمام أكثر من قبل المنظمة بإدارة وقت المشروع وذلك من خلال جدولة الأنشطة لكل مشروع مع تكاليفه المالية لتحقيق الأهداف المنشودة.

٦ - ضرورة اهتمام المنظمات بإدارة تكلفة المشروع من خلال عمل خطة تحتوي على الأمور: (المالية، والمادية، والتقنية) لكافة متطلبات واحتياجات المشاريع قبل البدء به من أجل تحقيق أهداف المشروع.

٧ - ضرورة العمل على تحسين قدرات المنظمات في بناء وعي المرأة بأهمية مشاريع التمكين الاقتصادي للنازحات، وذلك من خلال إقامة دورات تدريبية لممارسة مشاريع التمكين.

٨ - ضرورة العمل على اهتمام المنظمات ببناء وعي المرأة بأهمية مشاريع التمكين، وذلك من خلال وجود آلية من قبل المنظمات يتم من خلالها مساعدة النساء في الحصول على قروض لتمويل مشاريعهن.

٩ - ضرورة العمل على تحسين دور المنظمات في تمكين المرأة من ممارسة مشاريع التمكين من خلال عمل دورات تدريبية للنازحات بتعليمهن التسويق للمنتجات الخاصة بهن.

المراجـــع:

اولاً: المراجع العربية:

١. الجبوري، زيد حين خلف درويش(٢٠١٩)، أثر المعايير الدولية لإدارة المشاريع على جودة مشاريع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم إدارة الاعمال والإدارة العامة.

٢. الجعيد، شوق حباب (٢٠١٩)، العلاقة السببية بين تمكين المرأة السعودية والنمو الاقتصادي للفترة (١٩٩٩، ٢٠١٥)، بحث، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المركز القومي للبحوث غزة، م ٣، ع ٧.

٣. الجيوسي، أسعد محمد أسعد (٢٠١٧)، تأثير المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على مستوى المشاركة السياسية " ١٩٩٤ – ٢٠١٦ "، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا.

٤. حسن، حسن مصطفى (٢٠١٥)، استشراف مستقبل التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة السعودية، بحث، مجلة الخدمة الاجتماعية، العدد ٥٤.

٥. الحوسني، خالد جاسم إبراهيم حسن(٢٠١٣)، الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة – جمعيات النفع العام – دراسة حالة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية.

٦. الخطيب، علاء وسام (٢٠١٨)، تقييم مشاريع المنظمات الدولية غير الحكومية المساهمة في تخفيف حدة الفقر في قطاع غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر – غزة، عمادة الدراسات العليا، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. قسم إدارة الأعمال.

٧. الخوالدة، صدام حسين محمد (٢٠١٦)، دور منظمات المجتمع المدني في تمكين الشباب الأردني – صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية (دراسة حالة) (٢٠٠١ - ٢٠١٥)، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة، قسم العلوم السياسية.

٨. خير الدين، موسى أحمد (٢٠١٢)، *إدارة المشاريع المعاصرة منهج متكامل في إدارة المشاريع*، (ط١)، الأردن – عمان، دار وائل للنشر.

٩. خير الدين، موسى أحمد (٢٠١٤)، إدارة المشاريع المعاصرة منهج متكامل في إدارة المشاريع، (ط٢)، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية.

١٠. الدليمي، سعد أحمد خليفة) ٢٠١٩)، إدارة المشاريع وتطبيقها للمعايير الدولية لتحسين جودة المشاريع الصناعية: دراسة تحليلية لإقليم الشمال في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية قسم إدارة الاعمال.

١١. ردايدة، يسرى صالح (٢٠١٧)، التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة العربية: دراسة مقارنة

الأردن، مصر، المغرب، الجزائر، السعودية ٢٠٠٠ - ٢٠١٥، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الآداب.

١٢. زايد، أميرة عبدالسلام عبدالمجيد (٢٠١٥)، الاتجاهات الحديثة في تمكين المرأة لتنمية المجتمع، بحث، رابطة التربويين العرب، ع ٦٧.

١٣. الزيدانين، عودة علي زيدان (٢٠١٤)، تقييم أثر الصندوق الأردني الهاشمي في تمكين المرأة اقتصادياً: دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا.

١٤. عثمان، عبدالرحمن صوفي وعرفان، محمود (٢٠١٢)، دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني: الضرورات والمستلزمات، بحث، جامعة السلطان قابوس، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية.

١٥. عمر، أحلام العطا محمد (٢٠٢٠)، التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية: الأبعاد والمعوقات، بحث، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، جامعة ام القرى، مج ١٢، ع٢.

١٦. عمر، محمد عثمان علي (٢٠١٦)، دور المنظمات غير الحكومية في تمويل المشاريع التنموية في السودان (١٩٩٠م – ٢٠١٤ م)، أطروحة دكتورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا.

١٧. عنبر، هشام محمود (٢٠١٦)، دور المعايير الدولية لإدارة المشاريع في زيادة جودة المشروع في المؤسسات الاهلية.

١٨. الغزالي، سناء عبدالرحمن صالح علي (٢٠١٨)، أساليب مواجهة الضغوطات لدى نازحي الحرب في امانه العاصمة صنعاء، جامعة صنعاء، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم النفس.

١٩. القباطي، نشوان (٢٠٢١)، أثر تطبيق الإدارة بالنتائج على نجاح المشاريع التنموية: دراسة ميدانية على منظمات المجتمع المدني في اليمن ٢٠٢٠، رسالة ماجستير، جامعة سباء، عمادة الدراسات العليا.

٢٠. كشرود، شهيناز (٢٠١٩)، التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية: حق انساني ورهان تنموي، بحث، محلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك لتامنغست – معهد الحقوق والعلوم السياسية، م ٨، ع ١.

٢١. كلثوم، وهابي (٢٠١١)، التسويق في المنظمات غير الهادفة للربح " الجمعيات نموذجا ": دراسة حالة مجموعة من الجمعيات الجزائرية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

٢٢. محمد، شعبان حسين (٢٠١١)، دور الجمعيات الاهلية في التمكين الاقتصادي للشباب: دراسة مطبقة على الجمعيات الاهلية بشبة جزيرة سيناء، بحث، مجلة التربية، جامعة الأزهر، كلية التربية، ع ١٤٥، ج ٣.

٢٣. محمود، واضح (٢٠١٧)، مساهمة في تحسين إدارة المشاريع الانشائية في الجزائر: دراسة تطبيقية لنشاط انجاز قنوات نقل المحروقات عبر الانابيب – حالة المؤسسة الوطنية للقنوات (ENAC)

فرع سوناطراك، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة -١ - الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

٢٤. الملحم، إبراهيم بن علي (٢٠٠٤)، إدارة المنظمات غير الربحية الأسس النظرية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، النشر العملي والمطابع، جامعة الملك سعود.

٢٥. المليكي، محمد عبدالجليل ناجي، والخولاني، زمزم صالح سعد (٢٠٢٠)، النزوح القسري الداخلي في اليمن: الحجم، الاحتياجات، والمعالجات الممكنة، الآداب للدراسات النفسية والتربوية، مجلة علمية فصلية محكمة تعنى بالدراسات النفسية والتربوية، ع٧.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Abril , Maria Elena Ruiz. (2009).*Women's Economic Empowerment in Conflict and Post-conflict Countries* , Book , Sida POLICY.
2. Bhatti , Abdul Razzaq. (2012) , Socio-Economic Empowerment of Women: A case study of Sohan, District Islamabad, Pakistan , Master Thesis , Van Hall Larenstein University of Applied Sciences.
3. Granroth , Henrik. (2015), Standardised project management methods Factors for a successful implementation in an internal consultant department , Master Thesis , Chalmers University of Technology , Department of Civil and Environmental Engineering Division of Construction Management.
4. Indeche, Wadongo Billy.(2014) , Performance management and evaluation in non-profit organisations: an embedded mixed methods approach , PhD , University of Bedfordshire.
5. Kossler , Manuel. (2013) , project management Standards and Approaches A systematic Comparison , Master's Thesis , Graz University of Technology , Faculty of Mechanical Engineering and Economic Sciences.
6. Meredith, Jack R. and, Jr. , Samuel J. Mantel. (2009) , *Project Management A managerial Approach* , Book , Seventh Edition.
7. Möller, Eðvald.(2014), Environmental and Natural Resources ISO 21500: How project management standard can contribute to a consultancy firm in Iceland Lára Kristín Kristinsdóttr , Master Thesis, University of Iceland , School of Social Science.
8. N. Nwagbara , Eucharia. Etuk , Grace R. & Baghebo , Michael. (2012) , *The Social Phenomenon of Women Empowerment in Nigeria: A Theoretical Approach* , Research , University of Calabar, Calabar, Nigeria,1Department of Sociology , Niger Delta University , 2Department of Economics , Published Online , Vol.2, No.4, 388-393.

9. Peters, H.Elizabeth. Astone, Nan Marie. Malik , Ammar A. Maret ,Fenohasina. Heller. (2013) , *Women's Economic Empowerment: A Review of Evidence on Enablers and* Barriers, GrOW Program Report no1.
10. Pichette , Jacquelyn. (2012) , Creating the Conditions for Women's Economic Empowerment: An Empirical Analysis, Master Thesis, SIMON FRASER University , Faculty of Arts and Social Sciences.
11. Schrapers , Manuel. (2018) , Applying Standards, Guidelines and Methods in Construction Project Man- agement , Doctor of Business Administration , Edinburgh Napier University.
12. United Nations. (2003) , United Nations Publication , No 91.
13. Varghese, Thresiamma. (2011). Women Empowerment in Oman: A study based on Women Empowerment Index, Faculty of business, Sohar University, No 2.